

Distr.: General  
2 August 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:  
التجارة الدولية والتنمية

## التجارة الدولية والتنمية

## تقرير الأمين العام

موجز

يعد النمو القوي والمستدام أمراً ضرورياً لإيجاد فرص العمل، وتخفيف الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة التي تعزز احتمالات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأسهم تجدد حيوية التجارة في تحقيق الانتعاش. وتقود البلدان النامية الصاعدة عملية الانتعاش، مما يعبر عن تعدد الأقطاب في الاقتصاد العالمي وعن وجود قوى اقتصادية صاعدة. وتعتمد الدول على نحو متزايد إلى اتباع استراتيجيات نمو متكاملة، مطوعة لاحتياجاتها المحددة، لتحقيق التحول الهيكلي وبناء قدرات إنتاجية مُنوّعة. ويستلزم النمو في فترة ما بعد الأزمة إيجاد توازن بين مصادر النمو الخارجية والمحلية والتصدي لتغير المناخ. ويعد النظام التجاري المتعدد الأطراف من المنافع العامة العالمية. ويواجه هذا النظام تحديات تتمثل في علاج أوجه عدم التماثل وعدم التوازن التي تؤثر على البلدان النامية. ويقتضي ترابط الاقتصادات اتساقاً في معالجة البعد الإنمائي على جميع مستويات الحوكمة الاقتصادية العالمية. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد.

\* A/65/150.



## أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٤ الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فيما يتعلق بأمور منها تنفيذ برنامج التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

## ثانياً - الاتجاهات الاقتصادية والتجارية

### ألف - انتعاش اقتصادي هش

٢ - الاقتصاد العالمي آخذ في الانتعاش من انتكاس عميق وواسع النطاق. ويتقدم الانتعاش على الصعيد العالمي بوتيرة أسرع مما كان متوقعا لها، حتى وإن كان لا يزال هشاً وغير متكافئ. وبعد أن تقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٩ في المائة، ينتظر أن يزيد في عام ٢٠١٠ بنسبة ٣,٧ في المائة<sup>(١)</sup>. وستتفوق سرعة نمو البلدان النامية، التي سيصل معدل النمو فيها إلى ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٠، على نظيرتها في البلدان المتقدمة التي لن يتجاوز معدل النمو فيها ٢,٤ في المائة. وتشهد أوروبا، ولا سيما الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان الواقعة في وسط آسيا التي تضررت بالأزمة على نحو مباشر، والاقتصادات المعتمدة على السلع، نمواً أضعف. كما تضررت البلدان النامية الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بانخفاض مستويات التجارة، والاستثمار المباشر الأجنبي، وتحويلات العاملين بالخارج، والسياحة.

٣ - والبلدان النامية التي يوجد بها طلب محلي قوي، ولا سيما البلدان الصاعدة في آسيا، هي التي تقود العودة إلى النمو. ويشهد نمو الطلب مع انتعاش دورات المخزونات. وكانت الحوافز الضريبية، التي تقدر بمبلغ ٢,٦ تريليون دولار على الصعيد العالمي، هامة لتشجيع الانتعاش. ونشهد في الوقت الحاضر خروجاً من السياسات التوسعية المعاكسة للدورات الاقتصادية، مما يعني أن استدامة الانتعاش ستعتمد بصورة متزايدة على الطلب الخاص وعلى العوامل الهيكلية. ومن أسف، أن ارتفاع نسب البطالة واستمرارها ما زالاً يعوقان نمو الطلب الخاص. وعلاوة على ذلك، ما زال من المتعين معالجة الأسباب الجذرية للأزمة مثل أوجه ضعف الأنظمة المالية، وأوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وأوجه الاختلال في الاتزان العالمي، وعدم الاتساق في مجال الحوكمة العالمية.

(١) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠ (يصدر قريباً).

٤ - وسيقوض ضعف الانتعاش الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكان لتضايف آثار أزمات الغذاء والطاقة والمالية والاقتصاد وقع اجتماعي واقتصادي خطير. وتشير التقديرات إلى أن الأزمة ستضيف ٥٣ مليون نسمة إلى من سيظلون في رتبة الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥<sup>(٢)</sup>. ومن غير المرجح أن تحقق البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الهدف المتعلق بالفقر من الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٠. ومن غير المرجح فيما يبدو تحقيق الهدف المتعلق بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية، مع وجود بليون نسمة يعانون من الجوع على الصعيد العالمي، كما تشير التقديرات. ويتعين معالجة الأسباب الجذرية على نحو عاجل، وذلك بجملة سبل منها إعادة توجيه الموارد صوب الاستثمار الزراعي، وإعطاء الأولوية للأمن الغذائي لدى رسم السياسات الاقتصادية، وتنفيذ مجموعة البلدان الثمانية لتعهداتها بتقديم ٢٠ بليون دولار لصالح التنمية الزراعية. وسيتمارس مؤتمر قمة مجموعة البلدان العشرين الذي سيعقد في سول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ جدول أعمال إنمائي يتضمن خطط عمل تنطوي على تدابير تشجع النمو الاقتصادي والمرونة الاقتصادية في البلدان النامية مما سيشكل إسهاما في معالجة قضايا لها أهميتها للبلدان النامية.

٥ - وبعد أن انخفضت التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩ بنسبة غير مسبوقة قدرها ١٢,٢ في المائة من حيث الحجم و ٢٣ في المائة من حيث القيمة (لتهبط من ١٦ تريليون دولار إلى ١٢ تريليون دولار)، تتوقع منظمة التجارة العالمية أن يزيد حجمها بنسبة ٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن أسواق تمويل التجارة قد تحسنت منذ عام ٢٠٠٩، فإن الحصول على الائتمان ما زال صعبا بالنسبة للبلدان الصغيرة، والبنوك الصغيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا. ويتواصل تيسير الحصول على تمويل التجارة، مما في ذلك من خلال مبادرات تنفذ فيما بين بلدان الجنوب. وتظل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة إلى البلدان النامية ضعيفا. وقد انخفضت هذه التدفقات بنسبة ٢٧ في المائة لتصل إلى ٤٧٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٩<sup>(٣)</sup>. وينتظر أن يصل صافي المعونة الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة من أعضاء لجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ١٢٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠<sup>(٤)</sup>. ولكن المستوى الحالي للمعونة الإنمائية الرسمية، التي لا تتجاوز نسبتها ٠,٣١ في المائة من إجمالي الدخل

(٢) World Bank/International Monetary Fund, *Global Monitoring Report 2010: The MDGs after the crisis* (Washington, D.C., 2010).

(٣) UNCTAD/World Investment Report 2010: Investing in Low-Carbon Economy (United Nations Publications, Sales No..10.II.D.2)

(٤) OECD, 14 April 2010

القومي الإجمالي للدول المانحة، يقصر عن بلوغ هدف الذي حدد لها في مونتيري وهو ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٦ - ويمكن أن تقوض مستويات البطالة المرتفعة على نحو استثنائي استدامة الانتعاش، مما سيؤدي إلى تدني دخل الأسر المعيشية وتفاقم عدم المساواة. وارتفعت نسبة البطالة العالمية في عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٦ في المائة، أو ما يعادل ٢١٢ مليون نسمة<sup>(٥)</sup>، وحدثت أكبر الزيادات في البلدان المتقدمة حيث تبلغ نسبة البطالة ٨,٤ في المائة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (٩,٥ في المائة) ومنطقة اليورو (١٠ في المائة)، وكذلك في بعض البلدان النامية مثل جنوب أفريقيا (٢,٢ في المائة) والهند (١٠ في المائة). وستؤخر بعض الشركات، بسبب وجود طاقات زائدة، استقدام العاملين لتحسين الإنتاجية. وعليه، يُنتظر ألا يطرأ في عام ٢٠١٠ إلا انخفاض هامشي على نسبة البطالة فتتهبط إلى ٦,٥ في المائة وتواصل ممارسة ضغط نزولي على الأجور. وأصبحت السياسات التي تعالج العلاقة بين التجارة والصناعة والعمالة والتنمية تتسم بالأهمية.

٧ - وتواجه كثير من البلدان ارتفاع مستويات الديون لجملة أسباب منها تراكم العجز المالي، والإنفاق المالي المعاكس للدورات الاقتصادية. وفي البلدان المتقدمة، سيصل متوسط مستويات الديون إلى ١١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥<sup>(٦)</sup>، مما يؤثر على توقيت استراتيجيات الخروج من الأزمة. وأدت أزمة الديون التي شهدتها مؤخرا منطقة اليورو إلى مضي البلدان ذات المستوى المرتفع من الديون بسرعة أكبر في تصحيح أوضاع المالية العامة، مما قد يبطئ النمو الوليد ويُتبعه بدورة كساد أخرى مقترنة بالانكماش. وفي البلدان التي تشهد انكماشاً سريعاً، ومنها البرازيل والصين والهند، شُددت الضوابط المالية بسبب الخشية من فوران الاقتصاد. وبالنسبة لمعظم البلدان تستلزم هشاشة الانتعاش مواصلة الاستراتيجيات التوسعية.

٨ - كما تعتمد استدامة الانتعاش على إعادة الاتزان العالمي. ومع اكتساب التجارة للزخم، أخذت تتزايد مرة أخرى أوجه عدم التوازن في الحسابات الجارية التي تم الحد منها في عام ٢٠٠٩. ويعد التحول من الطلب الخارجي إلى الطلب المحلي هاما للبلدان ذات الفائض. أما في البلدان ذات العجز فيتعين زيادة المدخرات، والحد من الاستهلاك المعتمد على الاستدانة، إلى جانب التوسع في التصدير. وربما كان الأثر الصافي لإعادة الاتزان أثراً انكماشياً، لأن انخفاض الاستهلاك الخاص المحلي في الولايات المتحدة، الذي يمثل ١٦ في المائة

(٥) International Labour Office, Global Employment Trends: January 2010 (Geneva, ILO, 2010)

(٦) IMF, World Economic Outlook, April 2010: Rebalancing Growth (Washington, D.C., 2010)

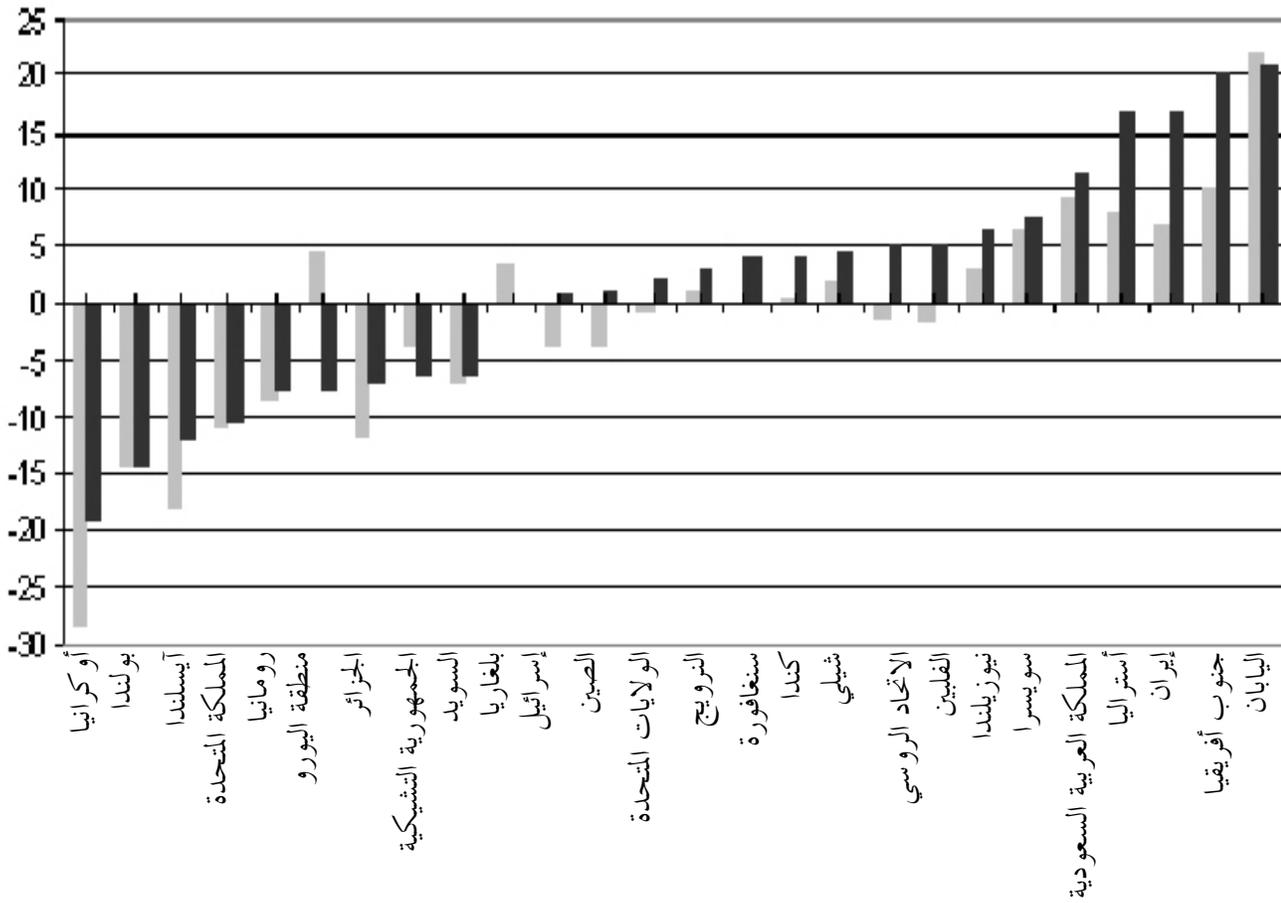
من الناتج العالمي، لن تعوضه على الأرجح بصورة كاملة الزيادة في الاستهلاك الصيني. وتستلزم إعادة الاتزان العالمي مساهمات من البلدان ذات الفائض (مثل ألمانيا، واليابان) والبلدان التي يتزايد فيها نصيب الفرد من الدخل.

٩ - وتؤدي تسوية أسعار الصرف دورا حيويا في إعادة الاتزان العالمي. وسيساعد ارتفاع قيمة العملة في البلدان ذات الفائض على زيادة الواردات بتدعيمه قوتها الشرائية، في حين سيعزز انخفاض قيمة العملة في البلدان ذات العجز القدرة التنافسية للصادرات بتقليله من قيمة منتجات التصدير المقومة بالدولار. ولما كانت آثار انخفاض قيمة العملة تماثل آثار إعانة الصادرات أو الضريبة على الواردات، فقد ثارت مخاوف من أن تعتمد بعض البلدان إلى التخفيف من وقع الأزمة باللجوء إلى تخفيض تنافسي لقيمة العملة. وحتى الآن كان التأثير محدودا.

الإطار ١

## أزمة منطقة اليورو وإعادة الاتزان العالمي

أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (النسبة المئوية للتغير)



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

ملاحظة: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالاستناد إلى الرقم القياسي لأسعار الصرف.

تشير حركات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية للعمالات الرئيسية بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى أن أزمة الديون التي شهدتها منطقة اليورو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ قد أدت إلى انخفاض قيمة اليورو إزاء العملات الرئيسية - بنسبة ١٧,٦ في المائة تقريبا إزاء دولار الولايات المتحدة و ٤,١ في المائة بالقيمة الحقيقية. وبالنسبة للعملات الأخرى، استمرت أسعار الصرف تمضي بوجه عام في الاتجاهات المتوقعة لها، إذ انخفضت قيمة عملات البلدان ذات العجز في حين ارتفعت قيمة عملات البلدان ذات الفائض، مما أعطى البلدان ذات العجز مزايا تنافسية في مجال التصدير. ولم تشهد الصين والولايات المتحدة، على الرغم من أوجه عدم التوازن الخارجية الكبيرة، أي تغير تقريبا في قيمة عملتيهما، ولم يكن لذلك إلا أثر محدود على إعادة الاتزان العالمي.

١٠ - وتتسم الأنظمة المالية المعززة والمنسقة بالأهمية لمعالجة أوجه القصور في نظم الرقابة المالية التي أسهمت في حدوث الأزمة. واتفقت مجموعة البلدان العشرين في مؤتمر قمة بيتسبرغ الذي عقد في عام ٢٠٠٩ على تعزيز الرقابة الحصيفة على النطاق الكلي، وتدعيم الإشراف على نطاق النظام بأسره. وبنطوي ذلك على تطبيق متطلبات أعلى وأفضل جودة فيما يخص رأس المال والسيولة، والتخفيف من العوامل المسيرة للدورة الاقتصادية، ومراعاة متطلبات أقوى فيما يخص المؤسسات الهامة على صعيد النظام. وستنفذ متطلبات "بازل ٣" المتعلقة برأس المال المصرفي، وهي خطوة كبرى في إصلاح الرقابة والإشراف الماليين، بحلول عام ٢٠١٢. وهذا أمر قد يجد من إمكانات النمو في الأجل القصير. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تطبيق أنظمة مالية أكثر صرامة وزيادة الاقتراض السيادي بمقدورهما أن يقللا من معدلات نمو البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٠,٢ و ٠,٧ في المائة لمدة تغطي ما بين ٥ و ٧ سنوات. وقد يكون هناك ما يستدعي اعتماد أحكام منفصلة للرقابة المصرفية تنطبق على احتياجات البلدان النامية. ويمكن أن يؤدي قانون الإصلاح المالي في الولايات المتحدة، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٠ لمعالجة الإشراف الرقابي والأدوات المالية الاستثمارية والبنوك التي أصابها الاضطراب والتي تعد "أكبر من أن تترك للاختيار"، إلى تعجيل الانتقال صوب اعتماد أنظمة أقوى في المراكز المالية وتعزيز الإطار الرقابي الدولي.

١١ - وأسفرت الأزمة المالية عن زيادة البطالة التي كان لها أيضا تأثير سلبي على العمال المهاجرين. ويعد إسهام الهجرة في التنمية<sup>(٧)</sup> هاما للبلدان المرسله للمهاجرين لأن الهجرة توفر

Note by the UNCTAD secretariat on the contribution of migrants to development: trade, investment and (٧) development linkages (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/2).

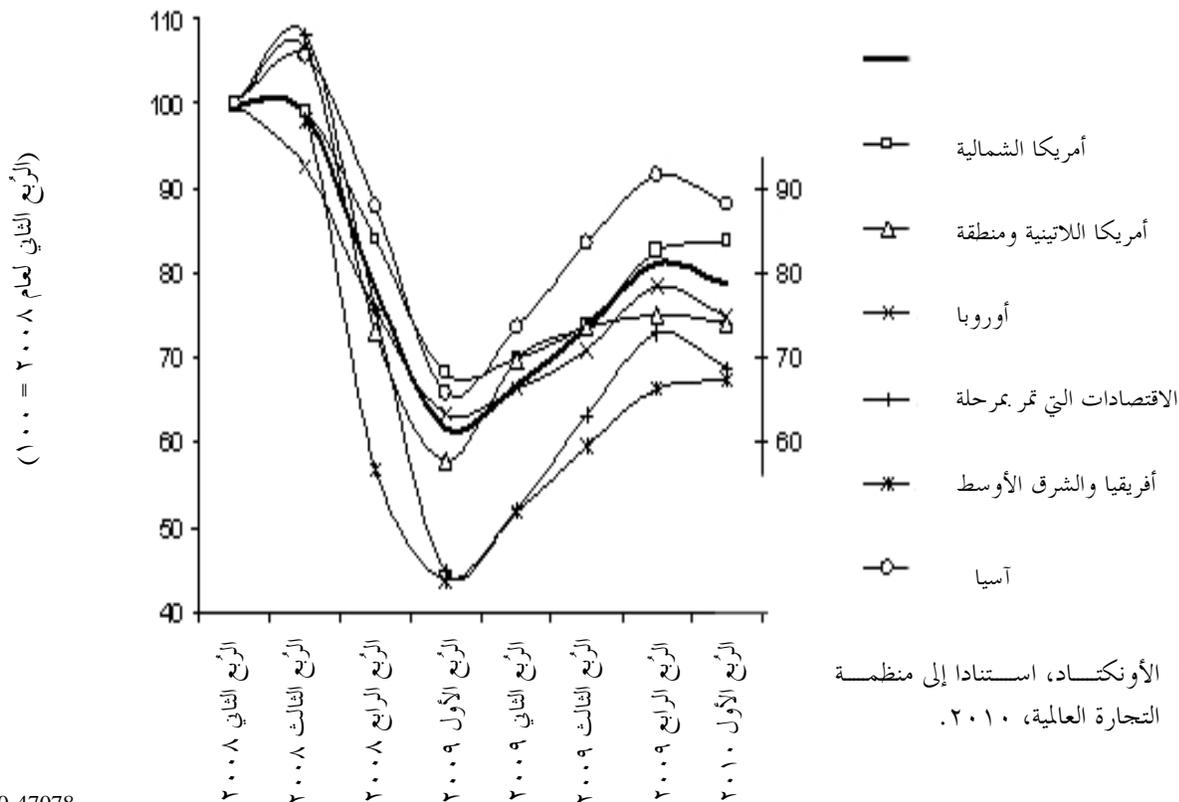
قناة للتدفقات النقدية المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا. وتعود الهجرة بالنفع أيضا على البلدان المستقبلة للمهاجرين إذ تساعدها على سد النقص في العاملين، على كل مستويات المهارة، مما يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع إيرادات الضرائب. وينبغي إيلاء مزيد من العناية في عملية الانتعاش لتعزيز المنافع الإنمائية للهجرة وتقليل جوانبها السلبية المحتملة (مثل نزوح ذوي الكفاءة).

## باء - تجارة البضائع

١٢ - كان تقلص تجارة البضائع العالمية بين نهاية عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩ مفاجئا وعميقا وعماما ومتزامنا في كل المناطق (الشكل الأول). وتجاوز حجم هذا الانخفاض بدرجة كبيرة حجم الانخفاض في الناتج، وكان أكبر انخفاض يحدث في فترة ما بعد الحرب. وبحلول الربع الأول من عام ٢٠١٠، انتعشت الصادرات العالمية لتصل إلى ٨١ في المائة من قيمتها قبل الأزمة. وكان الانتعاش أكثر بروزا في آسيا وأمريكا الشمالية. وفيما يخص أفريقيا والشرق الأوسط، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان تقلص الصادرات أكثر بروزا. وفيما يخص معظم المناطق، انخفضت مستويات الصادرات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠.

الشكل الأول

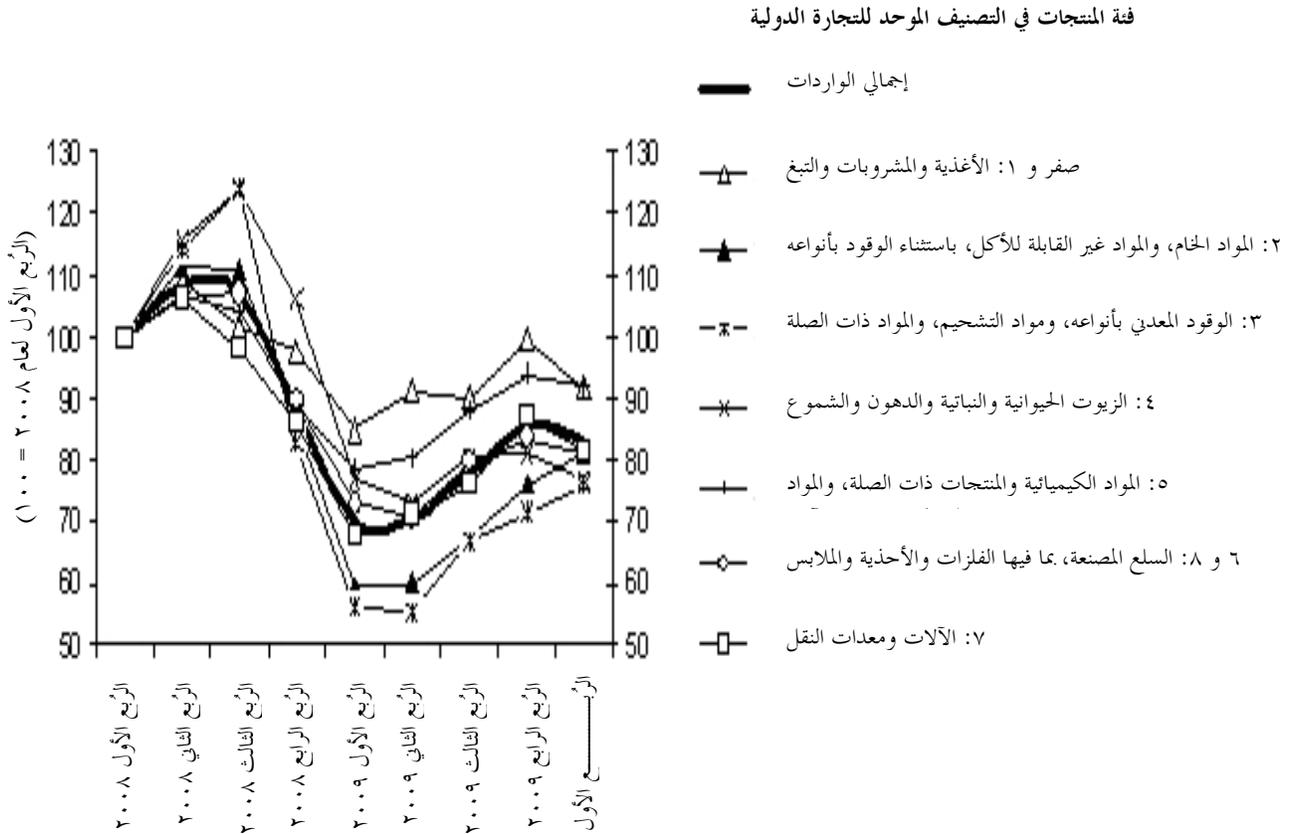
تطور صادرات البضائع حسب المنطقة، ٢٠٠٨-٢٠١٠



١٣ - ومما أسهم في انخفاض التجارة العالمية الهبوط المفاجئ والحاد في الطلب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية بسبب عدم التيقن من توافر الائتمان التجاري والائتمان المتاح للمستهلكين. وتضخمت الصدمة التي أصابت الطلب وانتقلت بسرعة من خلال سلاسل الإمدادات العالمية. ولما كانت المصنوعات تشكل ٧٠ في المائة من التجارة العالمية في البضائع ولكنها تمثل نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت التجارة بمقدار أكبر من انخفاض الناتج. وأدى تقلص إنتاج المصنوعات إلى تدني الطلب على الطاقة والمواد الخام. وتشمل العوامل الأخرى التي تسهم في تقليل أحجام التجارة التقلبات الحادة في أسعار السلع، ونقص تمويل التجارة.

الشكل الثاني

القيمة الدليلية لواردات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب فئة المنتجات في التصنيف الموحد للتجارة الدولية



المصدر: الأونكتاد بالاستناد إلى إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٤ - واستأنفت الواردات من جميع فئات المنتجات اتجاها صعوديا واكب عودة النمو الإيجابي وارتفاع الطلب على الواردات، على الرغم من عدم وصول مستوى الواردات من أي فئة من المنتجات إلى مستويات ما قبل الأزمة. وحققت قيمة واردات الآلات ومعدات النقل انتعاشا ديناميا. وانتعشت قيمة السلع بأقل المقادير مما أضر انتعاش مصدريها.

## الإطار ٢

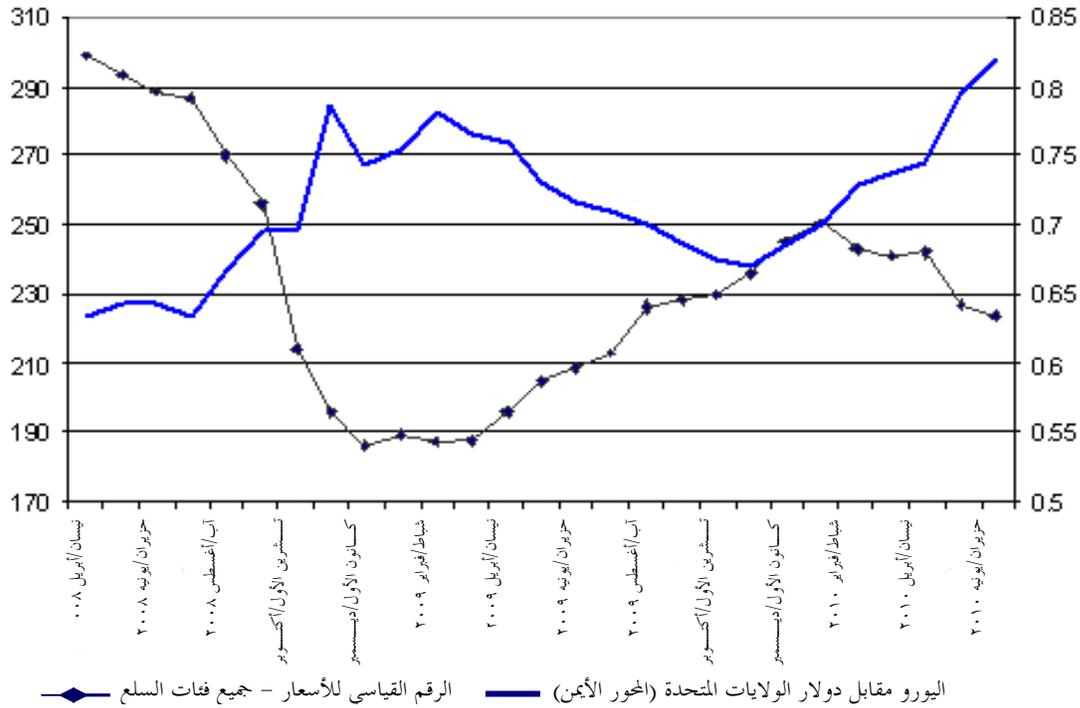
### سلسلة الإمدادات العالمية والتجارة الدولية

تستأثر السلع والخدمات الوسيطة بالجانب الأكبر من التجارة الدولية، وذلك في أعقاب التجزؤ المتزايد للإنتاج مع لجوء الشركات إلى الاستعانة فيه بمصادر خارجية. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن المنتجات الوسيطة كانت تمثل ٤٨ في المائة من التجارة العالمية في السلع غير الوقودية في عام ٢٠٠٨. ويعزى هذا إلى اندماج آسيا وجنوب شرق آسيا في سلاسل الإمدادات العالمية منذ تسعينات القرن العشرين. وتمثل تجارة السلع الوسيطة ٥٧ في المائة من التجارة داخل آسيا، مما يعني أيضا أن ارتفاع النمو الإقليمي يسهم في النمو بالمناطق الأخرى. وتنمو أيضا على نحو سريع التجارة في الخدمات الوسيطة/خدمات المنتجين، بما يشمل ذلك من استعانة بمصادر خارجية أو بمصادر في بلدان أخرى. وهي تمثل ٧٣ في المائة من إجمالي تجارة الخدمات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما تعتمد اقتصادات صاعدة مثل الهند إلى زيادة حصتها في الخدمات التجارية<sup>(أ)</sup>. وتشير دراسة مشتركة (بين الأونكتاد، وأمانة الكمنولث، والمركز الهندي للدراسات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية) عن التدفقات التجارية القائمة إلى أن بلدان جنوب آسيا لديها طلب هام على واردات المدخلات بما يسوغ إنشاء سلاسل إمداد في قطاع المنسوجات والملابس وهو طلب يُلبى أساسا من مصادر موجودة خارج المنطقة. وتتمتع المنطقة بقدرة على الإمداد بالصادرات ويتوافر فيها في حالات كثيرة موردون لإمدادات منخفضة التكلفة. ويشير هذا إلى أن كل بلد بمقدوره أن يعتمد، على المستوى الوطني، إلى تحديد سلاسل الإمداد وإلى تخفيض تكاليف واردته من المنطقة، بما في ذلك من خلال اتفاق التجارة الحرة لجنوب آسيا. وأدى الاندماج في سلاسل الإمدادات العالمية إلى تمكين البلدان من جني مكاسب أكبر من التجارة والتخصص. وجعلها أيضا أكثر اعتمادا على بعضها بعضا وأشد تأثرا بالصدمات الخارجية كما برهن على ذلك التقلص الحاد في التجارة، وخاصة في آسيا، أثناء الأزمة.

(أ) OECD, "Trade in Intermediate Goods and Services" (UNCTAD/TC/WP (2009)1/FINAL)

١٥ - ويرتبط الأداء التجاري للبلدان النامية ارتباطا وثيقا بحركة أسعار السلع التي شهدت تقلبا واسعا عوق النمو الاقتصادي. ويعزى هذا التقلب إلى جملة أمور منها العرض والطلب، وأمولة الأسواق، والمضاربة. وانتعشت الأسعار خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، وحدثت أكبر الزيادات في أنواع الوقود المعدني المختلفة والفلزات، ولا سيما النفط الخام، وهي مواد لا غني للإنتاج الصناعي. وكانت تلك أيضا هي السلع التي شهدت أكبر الخسائر في الأسعار. وحدث انتعاش الأسعار نتيجة نمو الطلب في الاقتصادات الصاعدة، ولا سيما الصين، وتخزين السلع. ويرتبط التقلب العام لأسعار السلع ارتباطا إيجابيا بقيمة دولار الولايات المتحدة. وهناك حاجة إلى إضفاء الاستقرار على أسعار السلع، بما في ذلك من خلال تفعيل الاتفاقات السلعية الدولية والتصدي للمضاربة على أسعار السلع<sup>(٨)</sup>.

### الشكل الثالث تطور أسعار السلع وأسعار الصرف



المصدر: الأونكتاد.

(٨) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠ (يصدر قريبا)؛ و Note by The UNCTAD secretariat on the evolution of the international trading system and of international trade from a developmental perspective: the impact of the crises-mitigation measures and prospects for recovery (TD/B/57/3).

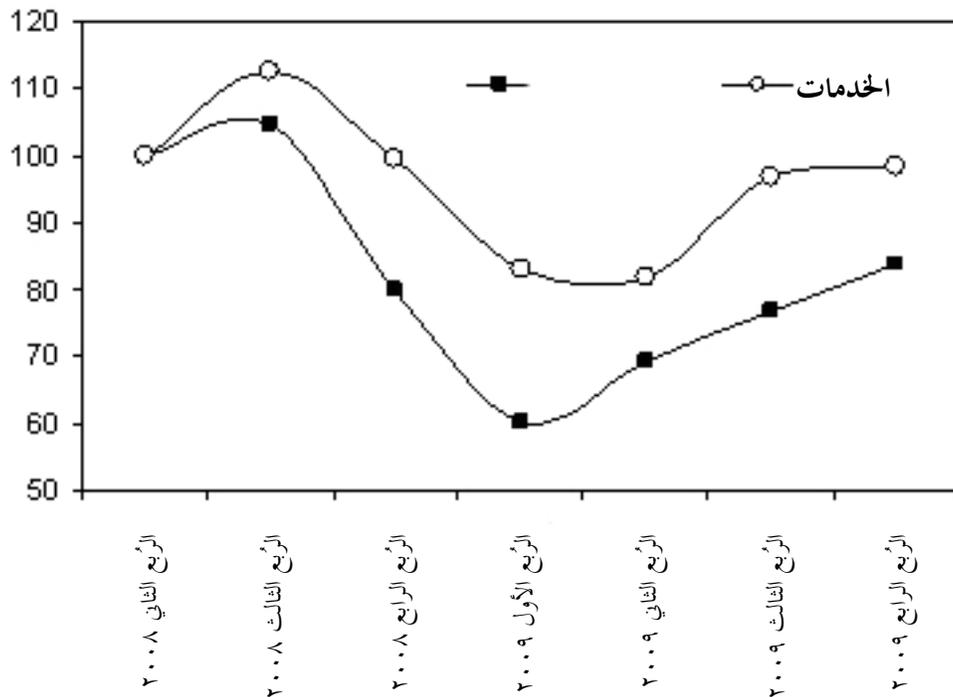
## جيم - تجارة الخدمات

١٦ - على عكس التجارة في البضائع، اتسمت التقلبات في صادرات الخدمات منذ أواخر عام ٢٠٠٩ بقدر أقل من التزامن فيما بين البلدان، وبقدر أقل من الانخفاض (١٣ في المائة). وسلط التقلب الأقل قدراً الذي طرأ على إجمالي صادرات الخدمات تحت تأثير صدمات الدخل الضوء على "المناعة" النسبية لتجارة الخدمات بجملتها في مواجهة الأزمة. ومن ثم فإن التنويع في قطاع الخدمات يساعد على بناء المناعة المحلية إزاء الصدمات الخارجية، وعلى الحد من الاعتماد المفرط على السلع، ويمكن أن يكون هاماً بوجه خاص لأقل البلدان النامية والدول الصغيرة الضعيفة والهشة هيكلية. ويعد التخصص هاماً فيما يتعلق بالخدمات الناشئة المتمتعة بالمناعة والمولدة لفرص العمل.

١٧ - ويؤكد إجمالي صادرات الخدمات من ٤٢ بلداً نامياً واقتصاداً يمر بمرحلة انتقالية أن التباين في صادرات الخدمات العابرة للحدود يقل عن نظيره في صادرات البضائع.

الشكل الرابع

صادرات الخدمات والبضائع من ٤٢ بلداً نامياً واقتصاداً يمر بمرحلة انتقالية

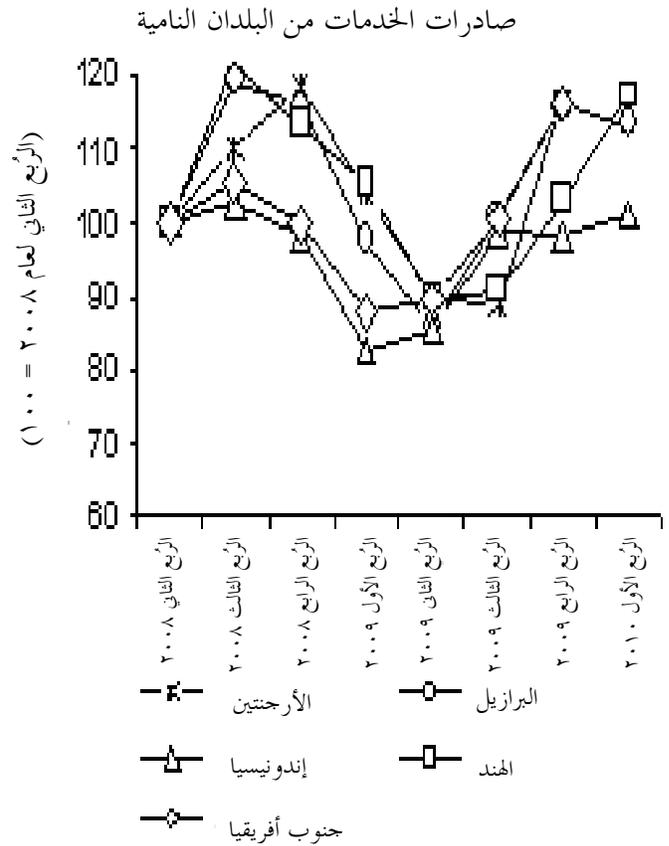
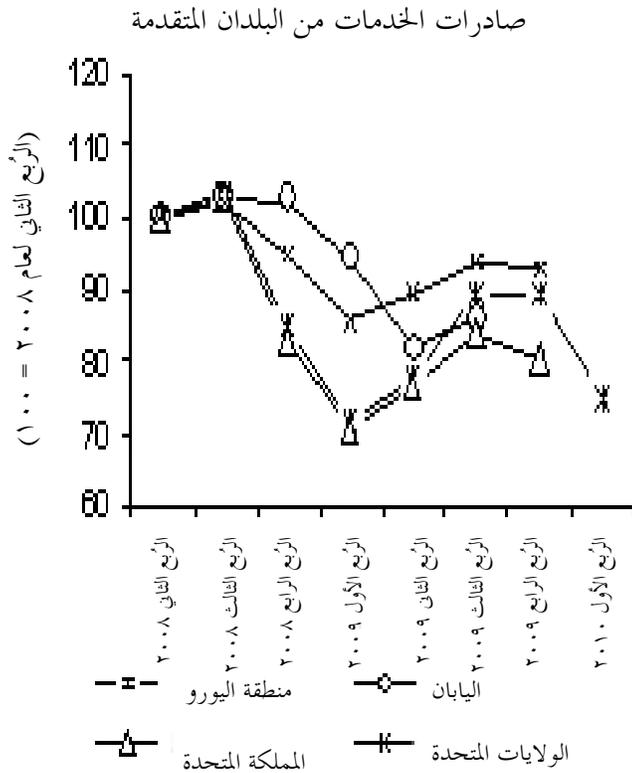


المصدر: الأونكتاد بالاستناد إلى قاعدة بيانات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي.

١٨ - وتلاحظ تفاوتات هامة فيما بين البلدان وفيما بين القطاعات (انظر الشكل الخامس). وأظهرت صادرات الخدمات من بعض البلدان قدرا أقل من التزامن، وأظهر أداء البلدان النامية قدرا أكبر من التباين بالقياس إلى البلدان المتقدمة. وعلى وجه الإجمال، انتعشت بعض البلدان النامية بقدر أتاح لها استعادة مستوياتها السابقة على الأزمة، في حين لم تنتعش بلدان أخرى إلا انتعاشا ضعيفا.

الشكل الخامس

صادرات الخدمات من نمجة من البلدان

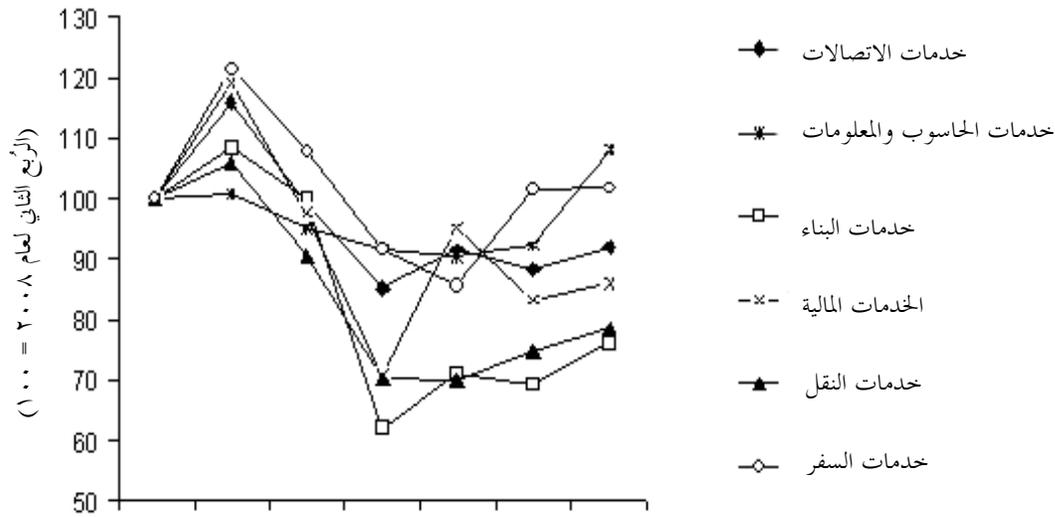


المصدر: قاعدة بيانات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي.

١٩ - وضمن عينة من ١٤ بلدا ناميا واقتصادا يمر بمرحلة انتقالية، تباين أثر الأزمة على صادرات الخدمات تبعاً لفئة الخدمات، فتأثرت بعض القطاعات (مثل النقل، والسياحة، والبناء، والمالية) بدرجة أقوى من قطاعات أخرى (مثل الاتصالات) (انظر الشكل السادس). وترتبط خدمات النقل ارتباطاً مباشراً بالتجارة في البضائع، التي يُشحن ٨٠ في المائة منها عن طريق البحر أو الجو. وانخفض الرقم القياسي للسواحب الجافة لبحر البلطيق، الذي يتتبع الطلب على الشحن، بنسبة ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ قبل أن يستعيد بحلول عام ٢٠٠٩ مستوى يقل بنسبة ٤٠ في المائة عن مستوى الذروة الذي بلغه في عام ٢٠٠٨. وظل عدد السياح الدوليين الوافدين يتسم بمناعة نسبية، إذ انخفض بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ وزاد بنسبة ٧ في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٠، وينتظر أن تزيد عائدات السياحة بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٠.

الشكل السادس

صادرات الخدمات، بحسب الفئة، من ١٤ بلدا ناميا واقتصادا يمر بمرحلة انتقالية<sup>(١)</sup>



المصدر: قاعدة بيانات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي.

(أ) تضم الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والهند.

٢٠ - وحافظت التدفقات الداخلة التي يرسلها العاملون في الخارج على مناعتها وأهميتها كمصدر من مصادر التمويل الخارجي حتى أثناء الأزمة. ومع تحسن الظروف الاقتصادية في البلدان المتلقية، ينتظر أن تزيد تدفقات تحويلات العاملين في الخارج الداخلة إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٠ بنسبة ٦,٢ في المائة، بعد أن انخفضت في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٦ في المائة لتصل إلى ٣١٦ بليون دولار. ويؤثر الانكماش على معظم المناطق، باستثناء جنوب آسيا، مما يعبر عن التباين في تعرض العاملين لفقدان الوظائف في البلدان المضيفة. وفيما يخص أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تمثل تحويلات العاملين في الخارج أكثر من ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويمكن لتطوير قطاع الخدمات المالية (ومنها مثلاً التسهيلات المصرفية) في البلدان المرسلة للمهاجرين أن يساعد الأسر المعيشية المتلقية للتحويلات على النظر في توجيهها صوب أنشطة إنتاجية ومدرة للدخل، من خلال توفير خيارات للدخار والاستثمار، وأن يساعد كذلك على خفض تكاليف التحويل.

### ثالثاً - استراتيجيات النمو في فترة ما بعد الأزمة

٢١ - لم تثبت نماذج النمو التقليدية المبينة في توافق آراء واشنطن، التي تجبذ الحد من التدخل الحكومي والخصخصة وإزالة القيود وتحرير التجارة وتحقيق الاستقرار، نجاحها في استثارة تنمية مستدامة واسعة النطاق. وتتناقض هذه النتائج غير المرضية مع النمو السريع الذي تحقق في بلدان شرق وجنوب آسيا التي تُعوّل على سياسات عملية غير تقليدية تنطوي على تدخل حكومي قوي، وتفتقر بانفتاح محسوب في مجالي التجارة والاستثمار.

٢٢ - وشكلت الأزمة تحدياً لنماذج النمو السائدة فيما يخص: (أ) تحرير الخدمات المالية وحساب رأس المال دون وجود أنظمة ومؤسسات محلية كافية، مما أظهر عدم قدرة الأسواق على التنظيم الذاتي، وأوضح فضل الإدارة الحكيمة لحساب رأس المال وأنظمة الخدمات المالية في دعم الاقتصاد الحقيقي؛ (ب) الإسراع في تحرير التجارة، والسياسات المثبتة له، وتفكيك دور الدولة، في حين أن البلدان التي نجحت في مقاومة الأزمة كان يجمع بينها تدخل حكومي وحيز سياسات استباقيان، يراعيان وتيرة معقولة في تنفيذ تدابير التحرير وتسلسلها وتوسيع نطاقها؛ (ج) الاعتماد المفرط على الصادرات، من سلع محدودة في كثير من الأحيان، يواكبها استهلاك معتمد على الاستدانة خاصة في الولايات المتحدة، مما يوضح قيمة تنويع الإنتاج وتحقيق التوازن بين مصادر النمو المحلية والخارجية؛ (د) التركيز المفرط على القدرة التنافسية المعتمدة على مرونة قوة العمل وعلى السياسات البيئية المتساهلة، في حين أن خلق فرص العمل والتنمية الأنظف يعدان شرطاً مسبقاً للاستدامة الاجتماعية والبيئية.

٢٣ - وعاد الاهتمام العالمي يركز على النمو المستدام وضرورات التنمية المناصرة للفقراء التي أُهملت في توافق آراء واشنطن، مع الاعتراف بعدم وجود نهج إنمائي واحد يصلح لكل الحالات. ويتعين أن تُعَايَر استراتيجيات النمو الجديدة وأن تتابع تدابيرها وفقا للأوضاع القطرية<sup>(٩)</sup>. وينبغي أن تستهدف الاستراتيجيات تحقيق التحول الهيكلي الذي يجمع إلى النمو الذي يوجهه كل من التصدير والطلب تنوع القدرات الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي، وتعزيز القدرة التنافسية، وإيجاد فرص العمل، والتخفيف من الفقر، والحد من تغير المناخ<sup>(١٠)</sup>. وقد يؤدي اندفاع البلدان الكبيرة بقوة نحو التصدير إلى احتدام المنافسة على الأسواق على نحو غير مستدام. وسيؤدي تحقيق التوازن بين مصادر النمو الخارجية والمحلية إلى تقليل التوترات المحتملة بين البلدان المنافسة على الأسواق. ويعد تحقيق التكامل فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي جانبا جوهريا في هذه الاستراتيجيات.

٢٤ - وتؤدي الحكومات دورا حفازا في دعم التحول الهيكلي بصياغتها سياسات واستراتيجيات إنمائية متكاملة وشاملة، تتضمن سياسات تتعلق بالصناعة والتجارة والخدمات والاستثمار الزراعي والتكنولوجيا، من أجل الارتقاء بالقدرات الإنتاجية المحلية القائمة، وذلك بجملة سبل منها التعلم من الخبرات، والتكامل والتنسيق على الصعيد الإقليمي بين جميع أصحاب المصلحة. ويحدد التوافر المحلي لمدخلات معينة الهياكل الإنتاجية للبلدان، ويتطلب الأمر توجيه مزيد من القدرات إلى المنتجات المتطورة. ومن الأرجح أن يؤدي التخصص في قطاعات معينة (مثل الخدمات، والصناعات الإبداعية، والزراعة العضوية، وتجهيز المنتجات الزراعية، والمنتجات التي تحقق كفاءة في استهلاك الطاقة) إلى استثارة النمو بأكثر مما يفعل التخصص في قطاعات أخرى. ويمكن أن يؤدي التدخل الحكومي دورا في تحويل الموارد الإنتاجية من القطاعات التي يتمتع فيها البلد بميزة نسبية طبيعية إلى قطاعات أخرى يمكن فيها استغلال مزايا نسبية دينامية جديدة.

٢٥ - وشرعت عدة بلدان في اتباع استراتيجيات جديدة أكثر تكاملا وذات طابع تدخلية أقوى لتحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي، عن طريق توفير الحوافز، وبناء الهياكل الأساسية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم القروض من خلال البنوك الحكومية أو الإنمائية، وبناء رأس المال البشري. ومن ذلك مثلا أن برنامج السياسة التجارية الذي وضعته حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ قد أطلق استراتيجيات لتشجيع الصادرات تطبقها

(٩) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.16)؛ و Dani Rodrick, *Journal of Economic Perspective*.

(١٠) Note by the UNCTAD secretariat on successful trade and development strategies for mitigating the impact of the global economic and financial crises (TD/B/C.1/7 and Corr.1).

الأجهزة الحكومية جميعاً. وتسعى مبادرة التصدير الوطنية، التابعة لهذا البرنامج، إلى مضاعفة الصادرات خلال ٥ سنوات لدعم مليوني فرصة عمل، وتشمل تدابير تعزز تمويل التجارة ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويرمي تشريع مقترح إلى دعم مصنوعات الولايات المتحدة عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المدخلات. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى التشجيع على زيادة الصادرات من أجل موازنة اعتماد الولايات المتحدة على الاستهلاك المحلي بغية تحقيق النمو وإيجاد فرص عمل. وترمي الحوافز المالية التي تطبقها الصين إلى جملة أمور منها إعادة توجيه نموها صوب الطلب المحلي، عن طريق التوسع في الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية، والإنفاق على الخدمات الحكومية وتزويدها بالتكنولوجيا، والابتكار، وإعادة هيكلة الصناعة، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على الدخل وتقديم إعانات تشجع الاستهلاك، مما يشمل من سيارات وأجهزة كهربائية. وفي عام ٢٠٠٩، أسهم الاستهلاك المحلي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٦ في المائة. وتشجع جنوب أفريقيا، من خلال الإطار الوطني للسياسة الصناعية، الارتقاء بالصناعة، وتنوع الصادرات، وإيجاد فرص عمل، وخاصة في تجهيز السلع الزراعية، والقطاعات الكثيفة العمالة، والقطاعات البيئية، وذلك عن طريق الجمع بين المشتريات الحكومية، والتعريفات الجمركية، والتمويل الصناعي، والدعم القطاعي بواسطة البنوك العامة، والسياسة التجارية الاستراتيجية، والتكامل الإقليمي الأفريقي.

٢٦ - وتواصل التجارة القيام بدور رئيسي في النمو. فالأمر الهام للتنمية ليس التجارة المفتوحة في حد ذاتها، بل التحول الهيكلي للاقتصاد ونوعية التجارة. فالتركيز الضيق على تحرير التجارة والسياسات المثبتة له يمكن أن تكون له عواقب اجتماعية اقتصادية مديدة المفعول، كما يتجلى ذلك في الأداء المخيب للآمال على صعيد النمو الذي سجلته البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي خضعت لبرامج التكيف الهيكلي الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية في ثمانينات القرن العشرين، وسجلته هايتي التي كان لتحرير التجارة العميق فيها. بموجب برنامج التكيف الهيكلي تحت قيادة صندوق النقد الدولي أثار سلبية كبرى على الإنتاج المحلي والأمن الغذائي<sup>(١١)</sup>، إذ أصبحت هايتي تستورد اليوم ٧٠ في المائة من احتياجاتها من الأرز.

٢٧ - ويتعين على البلدان النامية أن تنوع سلة صادراتها وتضمنها منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في قطاعات دينامية للتجارة، مثل بعض المنتجات البستانية والإلكترونية/

UNCTAD Policy Briefs No. 13 "Rebuilding Haiti: a new approach to international cooperation" (March ١١) and No.15 "Hungry for change: building new path to food security in LDCs" (June 2010).

الكهربائية والمنسوجات والخدمات، وأن تعاود الاستعانة بسياسة التنمية الصناعية. وتستحق العناصر التالية أن تُولى الاهتمام لدى صياغة استراتيجيات النمو: (أ) الإصلاح المحسوب للسياسات الجمركية وسياسات الدعم دون إضعاف التنمية الصناعية؛ (ب) الإصلاح المحسوب لسياسات وأنظمة الخدمات، بما يضمن ألا تقوض تدابير التحرير التقدمية الجهود الإنمائية الرامية إلى الإمداد بالخدمات؛ (ج) سياسات التنمية الزراعية المستدامة الشاملة، المقترنة بمساعدة إنمائية واسعة النطاق؛ (د) ضمان التنمية والوصول إلى التكنولوجيا بما في ذلك من خلال الحماية المحسوبة للملكية الفكرية، والابتكار التكنولوجي، وبناء رأس المال البشري. ويتعين توفير الدعم الدولي فيما يتعلق بتعزيز التحول الهيكلي، وخاصة في أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والاقتصادات الضعيفة والمهشة هيكلية.

### الإطار ٣

#### سياسات التنمية الصناعية

تعد بعض أدوات السياسات هامة بوجه خاص لدى سعي البلدان إلى اتباع استراتيجيات النمو، لكن هذه الأدوات تقيدتها الضوابط الدولية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الإقليمية. فالإعانات، بما فيها الإعانات المتصلة بمتطلبات المحتوى المحلي، قد ساعدت في الماضي على تنمية قطاعات المنسوجات، والطائرات، والنقل، والطاقة، والسيارات. غير أن ربط الإعانات بمرعاة متطلبات المحتوى المحلي بات محظوراً في الوقت الحاضر بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. وعملاً على زيادة مرونة السياسات لأغراض التنمية الصناعية، سعت البلدان النامية إلى جعل بعض أنواع الإعانات "لا تقع تحت طائلة الإجراءات" (أي مسموحاً بها) بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، ومنها مثلاً الإعانات المقدمة من أجل التنمية الإقليمية، والبحث والتطوير، وتنويع المنتجات، والاستدامة البيئية. ومن الناحية التاريخية، أُستخدمت أيضاً متطلبات المحتوى المحلي لاستخلاص منافع أكبر من الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاعات استراتيجية تشمل السيارات، تشجيعاً لتوطين الإنتاج ذي القيمة المضافة. وقد فرضت بعض البلدان المتقدمة على منتجي السيارات متطلبات للمحتوى المحلي تتراوح نسبتها بين ٧٥ و ٩٠ في المائة. وتحظر منظمة التجارة العالمية في الوقت الحاضر تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي ترقن متطلبات للمحتوى المحلي. وكانت المشتريات الحكومية أداة هامة للسياسة الصناعية. ونُفذت قوانين مختلفة تستوجب شراء المنتجات الوطنية (أي متطلبات المحتوى المحلي) لدى إجراء المشتريات الحكومية من أجل تشجيع الصناعات

المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأسهمت هذه السياسات في تنمية صناعات الطائرات (بوينغ، وإيرباص، وإمبراير). وفي إطار منظمة التجارة العالمية، تنظم المشتريات الحكومية بموجب اتفاق بين

بضعة أطراف. ولما كانت بلدان نامية كثيرة غير أطراف في هذا الاتفاق، فإنها تحتفظ بمرونة تتيح لها استخدام متطلبات المحتوى المحلي في سياستها المتعلقة بالمشتريات. ولما كانت متطلبات المحتوى المحلي محظورة فيما يخص الإعانات وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، فإن المشتريات الحكومية تعد الأداة الوحيدة التي تتيح للبلدان النامية استخدام متطلبات المحتوى المحلي.

## رابعاً - التطورات المتعلقة بالنظام التجاري الدولي

٢٨ - يعد النظام التجاري الدولي نظاماً متعدد الطبقات، يشمل النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية وترتيبات أخرى، مما يؤدي إلى تجزؤ متزايد. وقد قدم النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تجسده منظمة التجارة العالمية، إسهاماً مهماً في إقامة بيئة تجارية تحكمها القواعد ويمكن توقع تطوراتها. وظهرت تحديات تؤثر على مصداقية هذا النظام وقدرته على البقاء (على النحو المدروس أدناه)، منها انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تضعف مبدأ عدم التمييز المتعدد الأطراف محولة إياه إلى معاملة استثنائية. وقد أشارت تدابير مختلفة أُخذت للاستجابة للأزمة إلى مزايا نظام منظمة التجارة العالمية وحدوده. كما يواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف عجزاً إنمائياً. فعدم قدرة النظام على اختتام برنامج الدوحة الإنمائي، الذي يمثل أطول المفاوضات جميعاً التي دارت في إطار الغات/منظمة التجارة العالمية، وعلى توفير بعد إنمائي جوهري قد أكد وجود حاجة نظامية إلى تحسين أداء منظمة التجارة العالمية بوصفها منتدى تفاوضياً. ويتعين التصدي لهذه التحديات كي يتسنى تعزيز النظام بهدف توفير مكاسب منصفة للجميع.

## ألف - تطورات السياسات المتصلة بالتجارة

٢٩ - مع الأزمة، أصبحت المشاعر الحمائية واسعة الانتشار وجليّة الوضوح على حد سواء، ويتجلى ذلك مثلاً في ربط المشتريات الحكومية والمعونة المقدمة من الدولة بشروط تستوجب التعامل مع الأطراف المحلية في عمليات "الشراء/الإقراض/الاستثمار/التوظيف". ورئي من المهم مواجهة هذه المشاعر لإبقاء الأسواق مفتوحة. وهذا ما دفع أعضاء مجموعة البلدان العشرين إلى التعهد بمقاومة النزعة الحمائية والامتناع عن رفع التدابير التقييدية للتجارة والاستثمار حتى عام ٢٠١٣. وعمدت منظمة التجارة العالمية ومؤسسات أخرى مثل

الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى التوسع في رصد ومراقبة تدابير التجارة والاستثمار الوطنية. وبسبب هذه التدابير وبفضل ضوابط منظمة التجارة العالمية فإن التزعة الحمائية، بالنوع وعلى النطاق اللذين يُخشى منهما، لم يشند عودها. ويقتضي الأمر يقظة مستمرة لأن التزعة الحمائية يمكن أن تطفو مجدداً على السطح مع تزايد الواردات واستمرار البطالة أثناء الانتعاش، وهناك خطر يتمثل في حدوث تراكم في التدابير الحمائية.

٣٠ - واعتمدت البلدان تدابير لتيسير التجارة وتدابير لتقييد التجارة سواء بسواء، غير أن تدابير تقييد التجارة هيمنت "بمعامل قدره ٣ إلى ٢"<sup>(١٢)</sup>. وأكثر هذه التدابير شيوعاً هي التحقيقات المتعلقة بإصلاح التجارة، وزيادة التعريفات الجمركية على الواردات، والحظر، والتراخيص. وكانت البلدان الأشد تضرراً بتدابير إصلاح التجارة هي الصين والاتحاد الأوروبي وكوريا. والمنتجات الأكثر تأثراً بتدابير تقييد التجارة هي الفلزات (وأساساً الحديد والصلب)، والآلات والمعدات، والزجاج والمصنوعات الزجاجية، والمواد الكيميائية العضوية، والمواد البلاستيكية والمنسوجات والملابس، وهي منتجات تخضع للحماية بالفعل وتعد كثيفة العمالة نسبياً. ولجأت البلدان إلى التدابير غير الجمركية أكثر مما لجأت إلى التدابير الجمركية. والتدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة تتمثل إلى حد كبير في تدابير الإنقاذ وفي المعونة المقدمة من الدولة. أما اللجوء المتزايد إلى التدابير غير الجمركية فقد يعزى إلى المرونة المحدودة للتدابير الجمركية وإلى زيادة الترابط التجاري عن طريق سلاسل الإمدادات العالمية.

٣١ - وتشير تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى أن تدابير تقييد التجارة التي طبقت بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١٠ تغطي على الأكثر ١,٤ في المائة من الواردات العالمية من البضائع. ولم يكن لتدابير تقييد التجارة المنفذة منذ عام ٢٠٠٨ تأثير يذكر على التجارة العالمية الإجمالية. ولم تقلص تدابير تقييد التجارة الصادرات العالمية إلا بنسبة ٠,٢٥ في المائة<sup>(١٣)</sup>. وأدت تدابير تقييد التجارة إلى تقليص التجارة المتضررة بنسبة ٢,٥ في المائة في المتوسط. ويمكن أن يكون أثر كل تدبير من تدابير تقييد التجارة هاماً على بلدان ومنتجات بعينها.

٣٢ - كما اجتذبت تدابير أخرى لتقييد التجارة اهتمام البلدان النامية. إذ توجد شواغل تقوم على أن معايير اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية/الاتفاق المتعلق بالحواجر التقنية للتجارة تُستخدم لتقييد التجارة. وجعل تنامي الطلب وندرة الإمدادات من

WTO/UNCTAD/OECD Report on G20 trade and investment measures (November 2009 to mid-May ١٢) (١٢), June 2010.

(١٣) تقدير صندوق النقد الدولي.

الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها قضية بارزة، وتعالى نداءات تدعو إلى إلغاء ما يُفرض على صادرات هذه المنتجات من رسوم وحصص، لكن البلدان المصدرة استخدمت هذه الرسوم والحصص لتعزيز الأمن الغذائي، والدوافع المتصلة بشروط التبادل التجاري، وتنويع الإنتاج، والتجهيز النهائي، وتوليد الدخل. وفيما يخص الخدمات، أثرت التغيرات التي أدخلتها عدة بلدان على أنظمة التأشيرات في جملة أمور منها انتقال العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والعمال التعاقديين. وتشعر البلدان النامية بالقلق إزاء نزعة حمائية خضراء تتجلى مثلاً في التسويات الضريبية عند الحدود لتعويض الفوارق في القدرات التنافسية بين البلدان ذات النظم الرقابية المختلفة فيما يخص ضريبة الكربون وتداول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

## باء - أداء النظام التجاري المتعدد الأطراف

٣٣ - أكدت الأزمة الحاجة إلى إعادة التفكير في أسلوب عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد استعرض المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، في جملة أمور، تشغيل وأداء النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتضمنت بعض العناصر المقترحة إعادة تنشيط اللجان العادية لتحسين رصد التدابير؛ وتحسين الإشراف على الاتفاقات التجارية الإقليمية؛ واعتماد صك قانوني شامل يغطي أفضليات أقل البلدان نمواً. واقترحت بعض البلدان استحداث عملية تداولية لاستعراض وتحسين أداء منظمة التجارة العالمية وكفاءتها وشفافيتها. وفي وقت مبكر من عام ٢٠٠٤، درس فريق مستقل أنشأه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أداء منظمة التجارة العالمية وانتهى إلى توصيات<sup>(١٤)</sup> يتعلق بعضها بعمليات التفاوض؛ وهاكل صنع القرار، والتشكيل الهندسي المتغير، والنهج المتبع في تحديد مواعيد تنفيذ الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات؛ والشفافية؛ وتأكل عدم التمييز؛ والحق التعاقدى لتمويل المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وقد سلطت أعمال الفريق والمناقشات التي جرت منذ ذلك الحين الضوء على عدد من الأفكار والمقترحات.

٣٤ - ولوحظ على سبيل المثال أن الأمر يستدعي تصويبا جسورا للمسار فيما يخص انفتاح الأسواق الذي يركز على أساس المعاملة بالمثل بالاستناد إلى منطق تجاري ضيق. ويعتمد هذا المنطق على المصالح التصديرية في المفاوضات ويقلل بصورة جوهرية من شأن المصالح الإنمائية للصناعات المنافسة للواردات. ويتعين التحول صوب منطق إنمائي بديل يقوم على المنفعة العامة والنهج التعاوني، ويولي مزيدا من العناية للمصلحة الجماعية وللشواغل

(١٤) World Trade Organization, "The Future of the WTO: addressing institutional challenges in the new millennium", 2004.

الاقتصادية والاجتماعية والشواغل المتعلقة بالاستدامة، وهي شواغل مشروعها كلها. ويفترض هذا أن تُدمج على نحو فعال في منظمة التجارة العالمية الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في اتفاق منظمة التجارة العالمية والأهداف الإنمائية للألفية - مثل رفع مستويات المعيشة، والعمالة الكاملة، وزيادة الدخل الحقيقي، والجهود الإيجابية للبلدان النامية - وضرورة أن تستخدم البلدان النامية حيز السياسات. ويمكن تشجيع البرلمانين على المشاركة بقدر أكبر في معالجة مصالح مجتمعاتهم.

٣٥ - ويرى البعض أن المفاوضات التي استطلت أجلها أوضحت أن أداء منظمة التجارة العالمية كمنتدى تفاوضي لا يرقى إلى المستوى الأمثل. ومن الأساسي التوفيق بين الكفاءة والإنصاف في المفاوضات. وقد عاجلت مقترحات شتى تعديل قاعدة توافق الآراء، وذلك مثلا باعتماد نظام تصويت (ترجيحي)، تبعا لأنواع المقررات، ونهج "الكتلة الحرجة"، واتباع ممارسة تقضي بامتناع البلدان عن عرقلة توافق الآراء عندما تؤيد أغلبية الأعضاء اتفاقا ما. وتغيير هذه القاعدة يمكن أن يقوض مشروعية النظام وخاصة بالنسبة للأعضاء الأكثر ضعفا. ويتعين الحفاظ على قاعدة توافق الآراء، وينبغي لأي إصلاح أن يعالج الترتيبات المؤسسية بما يدعم تبلور التوافق في الآراء.

٣٦ - ويتمثل اقتراح آخر في أن يلتزم الاتفاق بين مجموعة فرعية من الأعضاء وفقا لنهج تعتمد على تجميع عدد من الأطراف معا في كتلة حرجة أو في "تشكيل هندسي متغير". ويتمثل الاتجاه الرئيسي في تمكين البلدان "المستعدة" من المضي في تعميق التحرير. وقد يؤدي هذا إلى نظام عضوية ذي مستويين وإلى عدم توازن المنافع، بما يهملش البلدان النامية الأكثر ضعفا ويقوض مبدأ عدم التمييز المتعدد الأطراف. ويسعى اقتراح آخر إلى تحسين الأساليب التي تتيح إعداد جدول أعمال موسع بموجب مبدأ العملية الواحدة. وعلى الرغم من أن مبدأ العملية الواحدة قد وُضع لتيسير المقايضات فيما بين القطاعات، فإن ذلك لم يتحقق بشأن القضايا التي تتسم بأهمية حيوية (مثل الزراعة والخدمات)، وخاصة لدى اختلال التوازن فيما بين القطاعات والقضايا. وما زال من المتعين فهم تأثير مبدأ العملية الواحدة بصورة كاملة. وأدى اللجوء المستمر إلى مفاوضات موسعة إلى توسيع حدود النظام التجاري المتعدد الأطراف، وبالتالي إلى تقلص حيز السياسات. وقد يستمر تفادي إدراج قضايا جديدة مثل قضايا سنغافورة ما لم تتم البرهنة على تحقق منافع إنمائية جوهرية.

٣٧ - وأشار أيضا إلى تقليص نطاق المفاوضات بحيث تقتصر على الوصول إلى نخبة من الأسواق الأساسية وعلى وضع القواعد. ويتمثل سؤال رئيسي مطروح في معرفة ما إذا كان

النطاق المحدود لجدول الأعمال يمكن أن يغطي بصورة كافية المصالح المتباينة لجميع الأعضاء في إرساء المعاملة بالمثل على أسس معقولة، والتوصل إلى مقايضات متوازنة.

٣٨ - ويرى البعض أنه ينبغي، فور احتتام المفاوضات، الاهتمام بتثبيت النظام مع إفساح وقت كاف للتنفيذ، والاستعراض، وبناء القدرات، وخاصة في البلدان النامية، ضمانا لتحقيق المنافع المتوقعة. ويمكن أيضا تكريس الجهود لتعزيز العمليات المنتظمة المتعلقة برصد السياسات وتبادل المعلومات والشفافية، ومعالجة الشواغل التجارية النوعية وقضايا المساعدة التقنية المحسنة والملزمة بطريقة هادفة. ويتعين قبل استهلال المفاوضات كفالة تنفيذ الاتفاقات، ومعالجة الصعوبات التي يواجهها الأعضاء على نحو فعال، وتحقيق المنافع الإنمائية والفرص التجارية. ويعني هذا أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لربط بناء القدرات والدعم التمويلي لأغراض تنفيذ الاتفاقات، كما يولى في المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة.

٣٩ - وتركز نقطة أخرى تحظى بتأييد واسع على أهمية تحقيق العضوية العالمية في منظمة التجارة العالمية. وقد أدت عملية الانضمام هذه في كثير من الأحيان إلى تحمل الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية لالتزامات أعمق بالقياس إلى أعضائها الأصليين، وقللت من مرونة السياسات التي تعد هامة لتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية (وذلك في مجال الزراعة مثلا). وأدى هذا إلى عضوية متعددة الطبقات تخضع لمستويات مختلفة من الالتزامات. ولما كانت البلدان المنضمة تعد في موقف تفاوضي أضعف، وجب تحسين عملية الانضمام، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا، بحيث تكون الالتزامات المترتبة على عضويتها متفقة مع مستويات التنمية فيها. ولذا فإن تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نموا (٢٠٠٢) يتسم بأهمية بالغة.

٤٠ - وبالنظر إلى اعتماد الاقتصادات على بعضها بعضا، يُنظر بوجه عام أيضا إلى الاتساق مع العناصر المختلفة للحوكمة العالمية على أنه يتسم بأهمية حيوية. وقد سعت منظمة التجارة العالمية إلى كفالة الاتساق مع مؤسسات بريتون وودز التي تتقاسم معها أهدافا ومعايير وولايات مؤسسية متماثلة، واستندت في ذلك إلى بيان وزاري صادر عن الأعضاء<sup>(١٥)</sup>. وللأمم المتحدة وهيئاتها، بما فيها الأونكتاد، دور هام تؤديه فيما يخص التعاون العالمي في مجالات التجارة، والمالية، والاستثمار، والزراعة، والتكنولوجيا، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة. ويمثل الأونكتاد منتدى هام للحوار بشأن السياسات ولتوضيح مسائل رئيسية تتعلق بالتجارة والتنمية يمكن أن التفاوض بشأنها لاحقا في إطار منظمة التجارة العالمية. وتعد

(١٥) Rorden Wilkinson, 2009, "The problematic of trade and development beyond the Doha Round", *Journal of International Trade and Diplomacy*, vol,3, no. 1 (Spring, 2009).

زيادة الاتساق بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة أمرا جوهريا لإعادة الاتزان إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف لما فيه صالح التنمية.

## جيم - برنامج الدوحة الإنمائي

٤١ - لا يزال برنامج الدوحة الإنمائي، الذي أُطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وكان من المقرر في الأصل اختتامه بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، مستمرا. وقد ركزت المفاوضات على الزراعة وعلى وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، في حين أن التقدم في برنامج الدوحة الإنمائي كان مرهنا بالزراعة. وقد وضع برنامج الدوحة الإنمائي احتياجات ومصالح البلدان النامية في بؤرة اهتمامه، وحدد أولويات القضايا الإنمائية (مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية/صعوبات التنفيذ التي كان يتعين حلها بحلول عام ٢٠٠٥). وأدى ضعف البعد الإنمائي في اتفاقات منظمة التجارة العالمية إلى تقييد قدرة البلدان النامية على ضمان حصة منصفة في نمو التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، تؤدي أوجه عدم التوازن وعدم التماثل الناشئة عن تطبيق قواعد موحدة على بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية وقدرات متباينة إلى تضييق قدرة البلدان النامية على الانتفاع بالفرص التجارية. وقد أكدت الدورة السابعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية عزم الأعضاء على احتتام برنامج الدوحة الإنمائي في عام ٢٠١٠.

٤٢ - وتظل الحواجز الرئيسية التي تعترض التجارة تتمثل في الافتقار إلى المشاركة والقيادة اللازمين للتخلي عن المواقف المتصلبة من خلال الاعتراف بعدم تماثل قدرات البلدان النامية واحتياجاتها. وكانت المفاوضات متوقفة على ما إذا كان يتعين المضي وفقا للطرائق المتعلقة بالزراعة وبوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وساور القلق البلدان النامية إزاء تضاؤل برنامج الدوحة الإنمائي إلى التركيز على أمر واحد هو الوصول إلى الأسواق، مع سعي البلدان النامية الكبيرة إلى فتح أكثر طموحا للأسواق أمام المنتجات الصناعية. وكانت المحاولات المتكررة الرامية إلى صرف الانتباه عن ولاية الدوحة الأصلية بوضع نُهج وأهداف جديدة، مثل تحديد معيار كمي أو صيغة كمية لتحرير التجارة في الخدمات وإهمال المفاوضات بشأن الطرائق المتعلقة بالزراعة وبوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، مصدر قلق للبلدان النامية.

٤٣ - وقد هيمنت الأزمات على الاهتمام العالمي في مجال السياسات وأبرزت ما يمكن اعتباره الإسهام المحدود نسبيا لبرنامج الدوحة الإنمائي، وتواضع المكاسب المتوقعة بالقياس إلى الاحتياجات العالمية الملحة. وتشير تقديرات حديثة إلى أن مكاسب الرفاه العالمي تصل إلى ٩٤ بليون دولار، وأن نصيب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يمثل فيها إلا ٢٢ بليون

دولار<sup>(١٦)</sup>. ويتعين تفسير نتائج هذه النماذج بحذر لأنها لا تعبر بصورة كاملة عن العوامل الاقتصادية الحقيقية، ويمكن أن تخلق توقعات غير واقعية، وقد تستبق نتيجة المفاوضات.

٤٤ - ودارت مناقشة بشأن الخيارات الممكنة لاحتتام برنامج الدوحة الإنمائي، ومنها وضع اتفاق شامل؛ والأخذ بمجزة "تدابير الدوحة الخفيفة"؛ وجني حصاد مبكر من حزمة تدابير محدودة تخدم أقل البلدان نمواً بالدرجة الأولى. واستطالة أجل برنامج الدوحة الإنمائي بقدر أكبر تهدد بتناقص الاهتمام بالبرنامج، مما سيترك دوراً أكبر في مجال الحوكمة الاقتصادية العالمية لمنتديات أخرى، مثل مجموعة العشرين والترتيبات الإقليمية والثنائية، ويزيد من المنازعات التجارية. وهناك حاجة إلى إجراء مفاوضات على أساس برنامج الدوحة الإنمائي القائم وما أحرز من تقدم حتى الآن، وذلك بشفافية كاملة، وإدراج الجميع، وتأييد الطابع المتعدد الأطراف للعملية، ومراعاة الأهمية القصوى للنتائج الإنمائية. ويمكن أن يساعد تحقيق زيادة كبيرة في المعونة المقدمة لصالح التجارة، مع توفير هذه المعونة فعلاً، البلدان النامية على بناء هياكل أساسية تتصل بالتجارة وقدرات إمداد تنافسية، بما في ذلك على المستوى القطاعي. ولا تزال المعونة المقدمة لصالح التجارة تتسم بالتركيز، إذ تستأثر أول عشر دول متلقية بنسبة ٤٥ في المائة من الالتزامات الإجمالية لهذه المعونة، في حين تتلقى أقل البلدان نمواً ٢٥ في المائة منها.

### الزراعة والأمن الغذائي

٤٥ - تعد الزراعة جوهرية لاقتصادات البلدان النامية ولبرنامج الدوحة الإنمائي. ويمثل سكان الريف ما بين ٢١ و ٧١ في المائة من سكان البلدان النامية وتشكل الزراعة مصدراً رئيسياً للعمالة (٥٥ في المائة في البلدان النامية و ٧٤ في المائة في أقل البلدان نمواً، بالقياس إلى ٤ في المائة في البلدان المتقدمة). وتعد أغلبية البلدان النامية مستوردة صافية للمنتجات الزراعية (٥٤ في المائة)، وبعض المصدرين الصافين للمنتجات الزراعية يستوردون الأغذية لأنهم يصدرون محاصيل نقدية مثل البن، ويعانون من انعدام الأمن الغذائي<sup>(١٧)</sup>. وعلى الرغم من أن بلدانا نامية كثيرة تتمتع بمزية نسبية في مجال الزراعة، فإن كثيراً منها قد عانى من انخفاض الإنتاجية الناشئ عن نقص الاستثمار في الزراعة<sup>(١٨)</sup>، وعن التحول عن العمل الزراعي

(١٦) David Laborde and others, mimeo, 22 January 2010; UNCTAD, "Coping with Trade Reforms: a developing-country perspective on the WTO Industrial Trade Negotiations", 2005.

(١٧) التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨: النمو والفقير وشروط الشراكة الإنمائية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.D.20)؛ والمرجع نفسه، ٢٠٠٩،: الدولة وإدارة التنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.9).

وتحرير التجارة بصورة مبتسرة. وكانت إنتاجية العمل الزراعي في أقل البلدان نموا تمثل ٤٦ في المائة من إنتاجيته في سائر البلدان النامية وأقل من واحد في المائة من إنتاجيته في البلدان المتقدمة. وقد قلصت برامج التكيف الهيكلي الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية التدخل العام في القطاع (خدمات الإرشاد، ومجالس التسويق، وصناديق التثبيت). وأفضى تحرير التجارة وانخفاض الاستثمار إلى ميل للتخصص في قلة من محاصيل التصدير النقدية. وتزايدت وتيرة طفرات الواردات وانخفاض الأسعار وتقلبها منذ تسعينات القرن العشرين. وأثرت الأزمة الغذائية تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي والجوع والفقر. وعملا على عكس هذا الاتجاه، يتعين زيادة الاستثمار في الزراعة المستدامة لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وتأمين الإمدادات الموثوق بها للمحاصيل.

٤٦ - وعلى الرغم من المكاسب العالمية المتوقعة من التحرير، يمكن أن يسبب المضي فيه مزيدا من الضعف، وخاصة بالنسبة للمستوردين الصافين للأغذية<sup>(١٨)</sup>. والتدابير الرامية إلى حماية الأمن الغذائي للبلدان النامية هي من بين المسائل المعلقة الرئيسية في المفاوضات المتصلة بالزراعة. ويمكن أن تؤدي المنتجات الخاصة، التي تسمح بحماية منتجات معينة من التزامات التخفيض، وآلية الضمانات الخاصة، التي تسمح بزيادات مؤقتة في التعريفات الجمركية لمقاومة الطفرات في الواردات أو لكبح الأسعار، دورا موازنا. وتكبح الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة أسعار السوق وتسفر عن آثار إيجابية قصيرة الأجل بالنسبة للمستوردين الصافين للأغذية، لكنها تثبط الإنتاج في الأجل الطويل. وتعد معالجة مسألة القطن بشكل سريع وطموح ومحدد مهمة رئيسية، إذ يمكنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية في أقل البلدان نموا المنتجة للقطن<sup>(١٩)</sup>. وبدون معالجة من هذا النوع، فإن المفاوضات الزراعية ستؤدي إلى تغييرات بالغة الصغر فيما يخص الإعانات - فالحد الأقصى الجديد للدعم الرئيسي المشوه للتجارة في الولايات المتحدة مثلا سيبلغ ١,٥ بليون دولار، وذلك بالقياس إلى ٠,١٤ بليون دولار إذا تم التعامل مع القطن بطريقة أكثر طموحا. ويساور القلق البلدان النامية المعتمدة على المعاملة التفضيلية مثل دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إزاء تقلص المعاملة التفضيلية.

(١٨) Kym Anderson and Will Martin, editors, *Agricultural Trade Reform and the Doha Development Agenda*, (١٨) (Washington D.C., World Bank, 2005).

(١٩) اجتماع الأونكتاد لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بالقطن، جنيف، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

## وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والقدرات الإنتاجية

٤٧ - يتألف أكثر من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية في البضائع من منتجات غير زراعية، ويتألف ثلثها من منتجات مصنعة. ومع سعي البلدان النامية إلى بناء قدرات إنتاجية، يسبب فتح الأسواق المفاجئ، الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع النشاط الصناعي، قلقاً بالغا. ومن الجوهرى ترجمة ضرورات التنمية إلى بارامترات تنفيذية لمبدأ "عدم التقييد بالمعاملة بالمثل بشكل كامل". وقد طُرحت القضية لأن البلدان النامية يفترض أن تجري تخفيضات للتعريفات المقيدة أعلى في المتوسط مما يفترض أن تجريه البلدان المتقدمة. بموجب صيغة تخفيض التعريفات لإتاحة وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وذلك لأن متوسط المعدلات المقيدة في البلدان النامية أعلى من مستواه في البلدان المتقدمة، ولأن صيغة تخفيض التعريفات ستقلص بدرجة كبيرة التعريفات المرتفعة. كما تواجه البلدان النامية أيضا تعميق التحرير، الذي تطالب به البلدان المتقدمة، في قطاعات مثل المواد الكيميائية والإلكترونيات.

٤٨ - ومع تديني التعريفات، تزايد الانتشار النسبي للحواجز غير الجمركية. وأدى اتساع نطاق التجارة في سلاسل الإمدادات العالمية إلى تزايد انتشار الحواجز غير الجمركية لأن المنتجين يصادفون أنظمة مختلفة بطول سلاسل القيمة. وتؤكد دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد شيوع الإجراءات المطبقة. بموجب اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية/الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة<sup>(٢٠)</sup>. وقد عاجلت المفاوضات تقليل وتنسيق الحواجز غير الجمركية المتصلة بالحواجز التقنية للتجارة في قطاعات محددة هي الإلكترونيات، والمواد الكيميائية، والسيارات، والمنسوجات، والملابس، وإنشاء آلية من شأنها أن تيسر حل المشاكل العملية التي تطرحها الحواجز غير الجمركية. ولما كانت البلدان النامية مستوردة صافية في هذه القطاعات، فإن الإزالة والتنسيق المقترحين للحواجز غير الجمركية سيفترضان ضمنا تحقيق قدر عال من التنسيق التنظيمي، مما يزيد من تكاليف التكيف بالنسبة لها. وكانت المقترحات الداعية إلى معالجة بعض الحواجز غير الجمركية مصدر قلق للبلدان النامية، ومنها مثلا الضرائب على الصادرات، والسلع "المعاد تصنيعها". فقد استخدمت البلدان النامية الضرائب على الصادرات لتعزيز الأنشطة التي تحقق قيمة مضافة وتزيد العائدات.

## التحرير التدريجي للخدمات

٤٩ - تشكل الخدمات ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٥ في المائة من فرص العمل في البلدان النامية. وتعد خدمات الهياكل الأساسية - في مجالات المالية والنقل والاتصالات والمياه والطاقة - ذات أهمية حاسمة للتنمية<sup>(٢١)</sup>، بما يشمل ذلك من تمكين الجميع من الاستفادة بخدمات جوهرية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والطاقة والصحة والتعليم.

٥٠ - ويتطلب الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات الفتح المتزامن لحساب رأس المال للبلدان التي تعهدت بالتزامات بموجب النمط ١ (تقديم الخدمات عبر الحدود) والنمط ٣ (الحضور التجاري) لتقديم الخدمات المالية. وستكون قدرة البلدان على تطبيق الضوابط الرأسمالية المتعلقة بالتدفقات الرأسمالية الداخلة قدرة مقيدة. ودفعت الأزمة المالية للبلدان إلى اتباع نهج حذر إزاء تحرير الخدمات المالية وتنظيمها، وإدارة حساب رأس المال، وذلك مثلاً لدى فتح الخدمات المالية عبر الحدود والسماح للشركات المالية الأجنبية بأن تعرض منتجات مالية جديدة. ويمكن لتدابير التخفيف وتدابير الإصلاح الرقابي المقترح مثلاً من أجل تقييد قدرة بنك من البنوك على التجارة في الأدوات المالية الاستثمارية لحسابه الخاص أن يكون لها، ما لم يبررها استثناء احترازي، تأثير على الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، بما فيها الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب التفاهم بشأن الالتزامات المتعلقة بتقديم الخدمات المالية الذي يلزم البلدان بأن تسمح بتوفير منتجات مالية جديدة و"الإبقاء على الوضع القائم" فيما يخص بعض التدابير غير التمييزية.

٥١ - وفي المفاوضات، كانت التحسينات الكبيرة التي تحققت في مجالات ذات أهمية تصديرية للبلدان النامية تحسينات محدودة. ومن شأن تحرير النمط ٤ (حركة الأشخاص الطبيعيين) أن يُولد مكاسب رفاه كبيرة - تقدر بمبلغ ١٥٦ بليون دولار - عن طريق فتح سوق العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٣ في المائة<sup>(٢٢)</sup>. ويظل النمط ٤ مقيداً بسبب القلق من انعكاساته على سوق العمل. وتسمح بلدان كثيرة بدخول فئات عالية المهارة من العاملين، مثل المنقولين في إطار الشركات، في حين سعت

(٢١) Background note prepared for the second session of the Multi-Year Expert Meeting on services, Development and Trade; The regulatory and Institutional Dimension (TD/B/C.I/MEM.3/5).

(٢٢) Alan Winters and others, *Negotiating the Liberalization of the Temporary Movement of Natural Persons*, Commonwealth Secretariat, March 2002. See also United Nations University/World Institute for Development Economics Research, *Efficiency Gains from the Elimination of Global Restrictions on Labour Mobility*, 2003.

البلدان النامية إلى فتح مجال أمام موردي الخدمات التعاقدية والفئات الأخرى المنخفضة المهارات. ومن المجالات الأخرى ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية السياحة والاستعانة بالمصادر الخارجية. وبمقدور الاستعانة بالمصادر الخارجية، والتعاقد الخارجي على خدمات تجارية تُقدّم من خلال النمط ١ (تقديم الخدمات عبر الحدود)، توفير فرص تجارية ومنافع جانبية إضافية مثل الاستثمار المباشر الأجنبي، وتكوين رأس المال البشري، ونقل المعرفة. ويتفاوض أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن استثناء الدولة الأولى بالرعاية الذي يسمح لخدمات أقل البلدان نمواً بالوصول إلى الأسواق على أساس المعاملة التفضيلية.

#### الإطار ٤

#### الهجرة، وتحويلات العاملين في الخارج، والفقر

تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن تحويلات العاملين في الخارج تحد من الفقر بدرجة كبيرة في البلدان المتلقية، ولا سيما البلدان التي تمثل هذه التحويلات فيها نسبة تصل إلى ٥ في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المتوسط، وبالنسبة للمستوى المعني من الناتج المحلي الإجمالي، تؤدي زيادة قدرها ١٠ في المائة في تحويلات العاملين في الخارج إلى انخفاض الفقر بنسبة ٣,٩ في المائة وإلى تقلص فجوة الفقر في البلدان النامية بما يتراوح بين ٣ و ٣,٥ في المائة. وعملا على زيادة المكاسب المتحققة من الهجرة، يجب إقامة شراكات فعالة بين البلدان المرسل للمهاجرين والبلدان التي يمرون بها مروراً عابراً والبلدان التي تستقبلهم. فالتساق السياسات على المستويين الوطني والدولي أمر يتسم بالأهمية.

٥٢ - ولكثير من البلدان النامية مصالح هامة في السياحة. ويسهم القطاع في التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص عمل من خلال ما يقيمه من روابط مع بقية الاقتصاد. ويتجاوز إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ٥ في المائة<sup>(٢٣)</sup>. وتمثل السياحة المصدر الرئيسي للعمولات الأجنبية لثلث البلدان النامية ولنصف أقل البلدان نمواً، حيث تشكل ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأسهمت السياحة في خروج الرأس الأخضر وملايكا من فئة أقل البلدان نمواً. ويسعى كثير من أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى وضع التزامات ليبرالية تعالج الحواجز القطاعية والنمطية المتبقية مثل الحواجز المتعلقة بالنمط ٣ (الحضور التجاري) والنمط ٤، والممارسات المناوئة للمنافسة.

(٢٣) .Note by the UNCTAD secretariat on the contribution to tourism and development (TD/B/C.I/8)

٥٣ - وأكدت الأزمة المالية أهمية الاستقلالية الرقابية في قطاع الخدمات المالية استجابة لبيئة متغيرة. وترمي المفاوضات المتعلقة بالضوابط المتعددة الأطراف بشأن الأنظمة المحلية المتصلة بالتأهيل، وإجراءات الترخيص، والمعايير التقنية إلى ضمان ألا تصبح هذه الأنظمة حاجزا مُقنعا أمام التجارة. ويساور البلدان النامية القلق من أن يؤدي فرض ضوابط أقوى، مثل "معايير الموضوعية"، و "اختبار الضرورة"، ومتطلبات الشفافية المرهقة، إلى تقييد استقلاليتها الرقابية وزيادة التكاليف الإدارية.

٥٤ - ويعترف الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات بدور الإعانات فيما يخص البرامج الإنمائية في حين أن الإعانات كثيرا ما تستخدم في خدمات الهياكل الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الجوهرية. ويعد الحفاظ على أوجه مرونة كافية في إعانات الخدمات للأغراض الإنمائية أمرا هاما.

### حزمة تدابير الحصاد المبكر لصالح أقل البلدان نموا

٥٥ - أقل البلدان نموا هي الأشد فقرا وضعفا وهميشا في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومعالجة الاحتياجات التجارية والإنمائية لأقل البلدان نموا أمر جوهري لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف ويتوخى وجهة إنمائية. وستشكل هذه المعالجة إسهاما مهما من جانب منظمة التجارة العالمية في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نموا المزمع عقده في عام ٢٠١١ في تركيا. وتستحق حزمة تدابير الحصاد المبكر لصالح أقل البلدان نموا عناية خاصة. وقد حددت أقل البلدان نموا الأولويات التالية: الوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص، والقطن، والخدمات، واستثناء الخدمات، والتدابير الرامية إلى تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروط عادلة ومنصفة.

٥٦ - وأحرز تقدم ملحوظ منذ عام ٢٠٠٠ في توسيع نطاق وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص. وتُحقق في جميع البلدان المتقدمة باستثناء بلد واحد الهدف الذي حدده مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري المعقود في هونغ كونغ والمتمثل في تغطية ما لا يقل عن ٩٧ في المائة من منتجات أقل البلدان نموا الخاضعة للتعريفات لإتاحة وصولها إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية والحصص. ومن المهم تحقيق هذا الهدف والمضي صوب بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة في البلدان المتقدمة جميعا. ومنتظر أن يخلق هذا مكسبا تصديريا إضافيا قدره بليون دولار، وقد يصل إلى ٥ بلايين دولار إذا سمحت كبرى البلدان المتوسطة الدخل بوصول المنتجات معفاة من الرسوم والحصص<sup>(٢٤)</sup>.

(٢٤) منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٠.

وقد نُفذت هذه المبادرات من جانب الصين والهند ثم من جانب البرازيل مؤخرا. وتدور مناقشة في الولايات المتحدة بشأن توسيع نطاق منافع الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص ليشمل جميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً<sup>(٢٥)</sup>. وأحرز تقدم محدود بشأن وضع قواعد منشأ مبسطة وشفافة.

#### الإطار ٥

### القضايا الرئيسية المتعلقة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص

تشكل تغطية المنتجات بالإعفاء وتبسيط قواعد المنشأ قضيتين رئيسيتين. وفي الولايات المتحدة، هناك مجال واسع للتحسين بتوسيع نطاق التغطية بالإعفاء ليشمل أقل البلدان الآسيوية نمواً. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن من شأن توسيع نطاق الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص ليشمل ١٠٠ في المائة من المنتجات أن يرفع قيمة أفضليات بنغلاديش من ١,٤ مليون دولار إلى ٥٥٥ مليون دولار. وسيفترض هذا ضمنا تقلص أفضليات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تنتفع من الأفضليات التي يتيحها قانون الفرص والنمو في أفريقيا. وسيؤدي توسيع نطاق تغطية المنتجات ليلعب نسبة ١٠٠ في المائة إلى زيادة قيمة صادرات بنغلاديش بمقدار ٨٤٧ مليون دولار، أو ٢٣ في المائة من مستوى صادراتها الأصلي، لكن صادرات سوازيلند وكينيا وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس ستخفض بما يتراوح بين ٣ و ٦ ملايين دولار تقريبا. وفيما يخص قواعد المنشأ، ينظر الاتحاد الأوروبي في إعادة صياغة قواعد المنشأ التفضيلية التي يطبقها. وكان استخدام الأفضليات التي تتيحها مبادرة 'أي شيء فيما عدا الأسلحة' من جانب ٤١ بلدا من أقل البلدان نمواً، كانت مؤهلة فقط للانتفاع بهذه المبادرة، يمثل ٨١ في المائة وكان يقل عن المستوى الذي سجلته ٩ بلدان من أقل البلدان نمواً تنتمي إلى أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تُصدّر باستخدام قواعد المنشأ الخاصة باتفاق الشراكة الاقتصادية (٩٨ في المائة). ويعزى انخفاض معدل استخدام أقل البلدان الآسيوية نمواً إلى صادراتها من الملابس التي تواجه في الاتحاد الأوروبي قواعد منشأ متشددة نسبيا تستلزم تجميع الملابس من الغزل لا من النسيج.

(٢٥) Antoine Bouët and others, "The costs and benefits of duty-free, quota-free market access for poor countries: who and what matters", Center for Global Development Working Paper 206, March 2010

## دال - الاتفاقات التجارية الإقليمية

٥٧ - يتزايد انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية مع سعي البلدان إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وحي ما يرتبط بذلك من منافع مثل نقل التكنولوجيا والاستثمار المباشر الأجنبي. وقد أخطرت منظمة التجارة العالمية بإبرام ٤٦٢ اتفاقاً تجارياً إقليمياً تغطي أكثر من نصف التجارة العالمية. وتوهن الاتفاقات التجارية الإقليمية مبدأ عدم التمييز المتعدد الأطراف وتقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأصبح نطاق الاتفاقات التجارية الإقليمية، ولا سيما الاتفاقات التجارية المعقودة بين الشمال والجنوب، أعمق وأوسع، إذ تضمنت التزامات إضافية لما قررتته منظمة التجارة العالمية. ويغلب على الاتفاقات التجارية الإقليمية المعقودة بين الشمال والجنوب التركيز على الأمم التجارية الكبرى أو على تحويل الترتيبات غير القائمة على المعاملة بالمثل إلى ترتيبات قائمة على المعاملة بالمثل تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويؤدي توسيع نطاق الوصول وتعميقه إلى زيادة تكاليف التكيف وإلى الحد من مرونة السياسات<sup>(٢٦)</sup>.

٥٨ - وتمثل المفاوضات بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٢ أكبر جهد لإبرام اتفاقات تجارية إقليمية بين الشمال والجنوب. وبحلول منتصف ٢٠١٠، لم يكن قد أبرم إلا اتفاق شراكة اقتصادية كاملة واحد (البحر الكاريبي) و ٧ اتفاقات مؤقتة، تشمل ٣٦ بلداً من أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وانصبت المفاوضات على القضايا الأساسية المتصلة بإقامة شراكة ذات وجهة إنمائية إلى جانب الامتثال في الوقت نفسه لقاعدة منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتحرير معظم أنواع التجارة؛ وما إذا كان يتعين إدراج القضايا المتصلة بالتجارة (مثل المنافسة)؛ وضمان إسهام اتفاقات الشراكة الإقليمية في عمليات التكامل الإقليمي لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتعهدت هذه البلدان بوجه عام بالتزامات تقضي بتحرير ٨٠ في المائة من التجارة على مدى ١٥ عاماً. وكانت بعض المسائل التقنية محل خلاف، وتتعلق هذه المسائل بأدوات السياسات الإنمائية، بما في ذلك الصناعات الوليدة، والضرائب على الصادرات، ومنح أطراف ثالثة معاملة تفضيلية يمكن أن تؤثر على التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وقد تؤدي اتفاقات الشراكة الإقليمية إلى زيادة صادرات بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من بعض المنتجات الزراعية بما فيها اللحوم والعنب والأرز والحمضيات. ولكن من غير المرجح أن تزيد إمدادات أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط

(٢٦) HR. 4101: New Partnership for Trade Development Act of 2009

المهادئ، لأن التحسينات في قواعد المنشأ كانت محدودة، مما يعني أن بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ليس بمقدورها تجهيز المواد الغذائية الخام الآتية من بلدان ثالثة<sup>(٢٧)</sup>.

٥٩ - وعلى الرغم من تحسن آلية الشفافية المتعلقة بالاتفاقات التجارية الإقليمية في منظمة التجارة العالمية، فإن الافتقار إلى فهم واضح للبارامترات الرئيسية للمادة الرابعة والعشرين من اتفاق الغات، وعدم إنفاذها، يحدان من قدرة منظمة التجارة العالمية على فرض الانضباط في الاتفاقات التجارية الإقليمية. وتستحق المفاوضات المتعلقة بقواعد الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تُولى عناية أكبر، بالنظر إلى التحديات التي يمثلها للنظام التجاري المتعدد الأطراف انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية وعدم اتساقها. وطُرح اقتراح يدعو إلى وقف إبرام اتفاقات تجارية إقليمية جديدة إلى حين اختتام برنامج الدوحة الإنمائي. ويتعين على البلدان النامية أن تقوم بعمليات تدقيق فيما يخص المنافع التجارية والإنمائية للاتفاقات التجارية الإقليمية قبل الشروع في مفاوضات أخرى.

٦٠ - وتمثل التجارة فيما بين بلدان الجنوب ٥٠ في المائة من صادرات البلدان النامية من البضائع. وتستأثر آسيا بنسبة ٦٣ في المائة من التجارة الإجمالية فيما بين بلدان الجنوب، ويعد ثلث المنتجات المتداولة سلعا مصنعة بمهارة عالية. وفي عام ٢٠٠٨، سجلت نسبة التجارة المتداولة داخل التجمعات الإقليمية، بموجب الاتفاقات التجارية الخاصة بكل منطقة على حدة، أعلى مستوياتها (٢٥ في المائة) في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في حين سجلت التجمعات الأفريقية مستويات أقل بوجه عام. ولم يتم حتى الآن استغلال كل إمكانات التكامل فيما بين بلدان الجنوب. وفي أفريقيا، يتعين زيادة التنسيق بين التجمعات، وتحقيق العمق والفعالية في فرادى المخططات، وتوسيع نطاق التعاون مع البلدان النامية المنتمية إلى مناطق أخرى<sup>(٢٨)</sup>. ومما يتسم بمزيد من الأهمية أن تُعالج الآليات التعاونية والمؤسسية الإقليمية الهياكل الأساسية (شبكات النقل، وتيسير التجارة)، وبناء القدرات الرقابية والمؤسسية، على سبيل المثال. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد برنامج الممر الواصل بين الشمال والجنوب في شرق أفريقيا. ويتعين الارتقاء بالمعونة المقدمة لصالح التجارة من أجل تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الصعيد الأقليمي، يُنتظر أن تُنتج دفعة كبيرة عن الجولة الثالثة للمفاوضات المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم التي يعترزم اختتامها في عام ٢٠١٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتفق ٢٢ مشاركا في هذا النظام على طرائق تتمثل في إجراء تخفيض

H. Horn, P. Mavroidis, A. Sapir, "Beyond the WTO? EU and US preferential trade agreements", June (٢٧) 2009.

*Economic Partnership Agreements: COMPREHENSIVE Analysis of the Agricultural Provisions* (٢٨) (UNCTAD/DITC/TNCD/2009/3).

خطي قدره ٢٠ في المائة للرسوم الجمركية المفروضة على ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من المنتجات الخاضعة للتعريفات الجمركية.

## هاء - الملكية الفكرية، والتجارة، والتنمية

٦١ - تشجع حماية الملكية الفكرية، في جملة ما تشجع عليه، الاختراع والابتكار بإيجادها حوافز للاستثمار والبحث والتطوير. وقد أتاح انخفاض مستوى حماية الملكية الفكرية، لفترة طويلة، نقل التكنولوجيا ونشرها، ومكّن البلدان من أن تتطور عن طريق التقليد، وإعادة الهندسة، والتطوير. ويصدق هذا على صناعة النشر في الولايات المتحدة، وصناعة المواد الكيميائية في سويسرا، وصناعات الأدوية الجنيسة في الهند. وتتسم السياسات والمعايير المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار وحماية الملكية الفكرية المطبوعة للاحتياجات المحلية بأهمية محورية لاستراتيجيات التنمية الصناعية.

٦٢ - وقد عززت الضوابط المتعددة الأطراف المتعلقة بالملكية الفكرية، المبينة في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، حماية الملكية الفكرية ومنها مثلاً براءات الاختراع. وقد تعرض هذا الاتفاق للنقد على أساس أنه يعبر عن مصلحة حائزي حقوق الملكية الفكرية، الذين يقيمون عادة في البلدان المتقدمة، بشكل أقوى من تعبيره عن مصلحة مستخدمي التكنولوجيا. ومثال ذلك أن البلدان النامية قد أنفقت ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ على الإتاوات والتراخيص. وهذا يوضح أيضاً أن النظام الحالي للملكية الفكرية قد قصر عن تحقيق أهداف اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتمثلة في تعزيز الابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا ونشرها بما يحقق النفع المتبادل للمستخدمين والمنتجين بطريقة تفضي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي (المادتان ٧ و ٨).

٦٣ - ويتمثل شاغل آخر في القيود المفروضة على التدابير المتعلقة بالصحة العامة، وخاصة الوصول إلى الأدوية الأساسية. وقد عدّل اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (في عام ٢٠٠٥) للسماح بالترخيص الإلزامي للبلدان المفتقرة إلى قدرة على تصنيع الأدوية. ويظل تنفيذه الفعال مثار انشغال كما يتضح في حالة حدثت مؤخراً تتعلق باحتجاز الاتحاد الأوروبي لأدوية جنيسة أنتجتها الهند والبرازيل كانت تمر فيه مروراً عابراً (٢٠١٠). ويتعين التشجيع على تبسيط تلك الآليات.

٦٤ - واثارت أيضاً شواغل تتعلق بتيسير الوصول إلى التكنولوجيات النظيفة من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. ويمكن استكشاف آلية تكنولوجية وتراخيص إلزامية مقترحة فيما يتعلق بالتكنولوجيات النظيفة لضمان الوصول إلى هذه التكنولوجيات.

## اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والمسائل ذات الصلة

٦٥ - استحدث اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حوافز تشجع على استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية في براءات الاختراع، دون الوفاء بالالتزامات التي تفرضها اتفاقية التنوع البيولوجي، بما فيها الموافقة المسبقة عن علم وتقاسم المنافع. وأثار اختلال التوازن هذا قلقاً إزاء "القرصنة البيولوجية"، و "الاختلاس"، والنقل غير القانوني عبر الحدود. وتشمل الأمثلة المعنية الكركم، وشجر أزداريشتا، وآياهوآكا. وقد قوضت هذه الحوافز قدرة البلدان النامية على جمع الموارد لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بصون التنوع البيولوجي التي تم التعهد بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي والهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية وعلى جني المنافع من استخدامها. وفي عام ٢٠٠٨ اقترح أكثر من ١١٠ بلدان، في إطار منظمة التجارة العالمية، تعديل اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لتضمينه إلزام طالبي الحصول على براءات اختراع بالإفصاح عن منشأ الموارد الجينية أو المعارف التقليدية وعن مصدرها القانوني، وشروطا يتفق عليها الطرفان فيما يخص استخدام هذه الموارد والمعارف في الاختراع. وقد طُرح الاقتراح في ارتباط مع اقتراحات تدعو إلى وضع سجل متعدد الأطراف بشأن المؤشرات الجغرافية للنبذ والمشروبات الكحولية وتوسيع نطاق المستوى المرتفع لحماية المؤشرات الجغرافية ليشمل منتجات أخرى. وتدور مفاوضات موازية لوضع بروتوكول جديد لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن نظام دولي يحكم الوصول إلى الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية وتقاسم منافعها، وذلك لتوضيح العلاقات بين الموردين والمستخدمين، وإدراج آليات للإفصاح والتحقق. ويسهم تحديد خيارات بشأن تلك الآليات في تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي والهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٩، استهل أعضاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية مفاوضات بشأن صك يتعلق بتوفير الحماية الفعالة للموارد الجينية والمعارف التقليدية والفولكلور.

٦٦ - وتسعى بعض البلدان إلى وضع اتفاق متعدد الأطراف بشأن قواعد الإنفاذ، هو "اتفاق مكافحة التزييف التجاري" الذي يجري التفاوض حوله في الوقت الحاضر خارج منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بغية التصدي لتزايد التجارة العالمية في السلع المزيفة، وهي تجارة تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار. وتتسم المعايير المقترحة باتساع النطاق وتشمل السلع المزيفة، والأدوية الجنيسة المحتملة، والقرصنة الإلكترونية، وتوسيع نطاق قواعد إنفاذ اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالسلع المزيفة ليشمل فئات أخرى من الملكية الفكرية (مثل براءات الاختراع) ووسائل الإيصال (مثل الوسائل الرقمية). وقد أعربت البلدان النامية عن القلق، بما في ذلك داخل

منظمة التجارة العالمية، من أن يضع اتفاق مكافحة التزييف التجاري حواجز أمام التجارة بتوسيع نطاق الإجراءات القضائية والجمركية لصالح حائزي الحقوق، وفرض عمليات مراقبة جمركية تلقائية، وإيجاد حوافز تشجع على التنافس على الملكية الفكرية. ويستلزم التأثير الإنمائي لاتفاق مكافحة التزييف التجاري تقييماً متأنياً.

### جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية

٦٧ - ظهر جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية في عام ٢٠٠٤ بسبب شواغل رأت أن معايير الملكية الفكرية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية قد انبثت على تصور ينظر إلى الملكية الفكرية بوصفها هدفاً في حد ذاتها لا بوصفها أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويرمي جدول الأعمال إلى ضمان أن تشكل الاعتبارات الإنمائية جزءاً لا يتجزأ من ولاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بما يشمل ذلك من زيادة أوجه المرونة المتعلقة بالمصلحة العامة من أجل تيسير الوصول إلى المنتجات الأساسية ولا سيما الأدوية والمواد التعليمية. وفي حين أن الاقتراح الأصلي قد توخى إجراء إصلاح موضوعي لجميع جوانب معايير الملكية الفكرية، فإن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية قد اعتمدت رسمياً في عام ٢٠٠٧ خمسا وأربعين توصية تركز على المساعدة التقنية، ووضع المعايير، وأوجه المرونة المتعلقة بالمصلحة العامة، ونقل التكنولوجيا والوصول إلى المعارف، وعمليات التقدير والتقييم، والمسائل المؤسسية. واعتمدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في عام ٢٠٠٩ نهج المشاريع المواضيعية للاستجابة للتوصيات من خلال المساعدة التقنية والبحوث، وهو ما اعتبرته البلدان النامية غير كاف.

٦٨ - ويساور البلدان النامية القلق إزاء الاتجاه الرامي إلى تفضيل مصالح حائزي الحقوق في عملية وضع المعايير بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية. واستجابة للنهج المواضيعي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، اقترحت البلدان النامية مبادئ عريضة توجه المفاوضات المتعلقة بوضع المعايير. ويمكن أن تشمل هذه المعايير: تقدير التكاليف والمنافع بالنسبة للبلدان النامية والمستخدمين والآثار على المملك العام؛ ومراعاة مستوى التنمية في الالتزامات الموضوعية؛ وتوفير أفضليات للأدوات ذات الأثر الأقل تقييداً للتجارة مثل التعويض بدلا من الملكية الحصرية، واستحداث آلية فعالة لنقل التكنولوجيا.

### خامسا - الاستنتاج

٦٩ - يعد الانتعاش القوي والمطرود أمراً لا غنى عنه لوضع الاقتصادات على طريق التنمية الشاملة للجميع ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤدي الحكومات دوراً حفاذاً في صياغة

استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل استباقية وشاملة ومحسوبة للإصلاح الهيكلي من أجل بناء قدرات إنتاجية متنوعة، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الاستدامة البيئية. ويعد من الضروري موازنة مصادر النمو الخارجية والمحلية من أجل تحقيق الاتزان العالمي. وينبغي للنظم التجارية الدولية أن تدعم هذه الجهود عن طريق إفساح حيز كاف للسياسات. ويتعين تصويب أوجه عدم التماثل وعدم الاتزان داخل النظام التجاري المتعدد الأطراف بإرسائه على منطلق إنمائي. ويستلزم اعتماد الاقتصاد العالمي على بعضه بعضاً، والتجزؤ المتزايد للنظم التجارية المتعددة الأطراف، تحقيق اتساق جاد في رسم السياسات الإنمائية على كل من المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وكذلك بين النظم التجارية والنقدية والمالية.